

العلاقات المصرية الباكستانية
١٩٥٨ - ١٩٥٢
The Egyptian Pakistan Relation
1952 -1958

إعداد

د. صفوت سيد أحمد حسين
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية التربية - جامعة دمنهور

مجلة الدراسات التربوية والإنسانية - كلية التربية - جامعة دمنهور
المجلد السادس - العدد الرابع - الجزء الثاني - لسنة ٢٠١٤

العلاقات المصرية الباكستانية ١٩٥٢-١٩٥٨

د. صفوت حسين

المقدمة

شهدت كل من مصر وباكستان تغييرا في سياساتها الخارجية فى أوائل الخمسينات انعكست على تطور العلاقات السياسية بين البلدين فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٨. فى مصر وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ تبنت مصر بكل قوة سياسة الحياد ومعاداة الأحلاف خاصة بعد توقيع مصر معاهدة الجلاء عام ١٩٥٤ فى الوقت الذى بدأت تبتعد باكستان عن سياستها الإسلامية، وتتغمس فى سياسة الأحلاف بصورة واضحة منذ عام ١٩٥٤ مما انعكس بالسلب على العلاقات بين البلدين التى وصلت ذروة توترها فى أزمة السويس عام ١٩٥٦، وكان أبرز محاور العلاقات السياسية بين البلدين فى تلك الفترة :-

- قوة العلاقات بين البلدين عامى ١٩٥٢-١٩٥٣ وموقف باكستان الإيجابى من القضية الوطنية المصرية.

- اختلاف سياسة البلدين عامى ١٩٥٤-١٩٥٥ نتيجة تبنى مصر سياسة الحياد ومعاداة الأحلاف فى الوقت الذى تبنت فيه باكستان سياسة الأحلاف.

- توتر العلاقات بين البلدين ١٩٥٦-١٩٥٨ نتيجة موقف باكستان المناصر للغرب من أزمة السويس، واستمرار سياسة باكستان المتعارضة مع السياسة المصرية بعد الأزمة.

- موقف مصر من مشكلة كشمير التى عرضت على مجلس الأمن عامى ١٩٥٧-١٩٥٨.

ترجع العلاقات المصرية الباكستانية إلى عام ١٩٤٧ عندما ظهرت باكستان كدولة مستقلة بعد أن استحال التوافق بين المسلمين والهندوس **Hindous** فى شبه القارة الهندية فى دولة واحدة، وأدى ذلك إلى ظهور الدولتين رسمياً فى ١٥ أغسطس ١٩٤٧، باكستان والهند، وطلبت الدولتان من مصر إقامة علاقات

دبلوماسية بينهما، ووافقت مصر على ذلك^(١). وقد بدأت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وباكستان في بداية الأمر على مستوى القائمين بالأعمال، ثم على مستوى السفراء، وكان أول سفير لباكستان في مصر حاجي عبدالستار سيث Haji Abdus Sattar Saith في يونيو ١٩٤٨، وأول سفير لمصر في باكستان هو محمد علي علوبة باشا في أكتوبر من نفس العام^(٢) وقد تعززت العلاقات المصرية الباكستانية في كافة المجالات، وأيدت مصر الاقتراح الخاص بقبول عضوية باكستان في الجمعية العامة للأمم المتحدة^(٣) وتم توقيع معاهدة صداقة بين الدولتين في ٢٨ أغسطس ١٩٥١^(٤).

وقبل الحديث عن بداية العلاقات المصرية الباكستانية لابد من الإشارة إلى وضع شبه القارة الهندية بعد تقسيمها عام ١٩٤٧ حيث كان ذلك في صالح الهند التي احتفظت بمعظم المدن والمناطق الهامة، ومعظم المراكز الصناعية بينما كان نصيب باكستان من الثروات والموارد الاقتصادية ضعيفاً فقد حصلت باكستان على ١٠% فقط من القاعدة الصناعية لشبه القارة، و١٧.٥% من الناحية المالية، ومع ذلك لم تلتزم الهند باتفاقية التقسيم في تسديد نصيب باكستان من الناحية المالية والمعدات العسكرية، كما أدى التقسيم إلى تقسيم باكستان إلى دولة من جناحين منفصلين باكستان الغربية في شمال غرب القارة، وباكستان الشرقية في شرق شبه القارة، ولا يربط بينهما أي رابط، والمسافة بينهم أكثر من ١٦٠٠ كيلو متر تفصلهما الأراضي الهندية، ولا سبيل للوصول بينهم إلا جواً أو عن طريق البحر^(٥). ومن الناحية العسكرية، لم يكن لدى باكستان عند استقلالها وحدات عسكرية حيث لم يكن يوجد بالجيش الهندي وحدات عسكرية للمسلمين، بل أفراد تم تجميعهم وإنشاء الجيش الباكستاني منهم^(٦).

أما عن موقف باكستان من القضايا المصرية، فنجد أنها أيدت مصر في عام ١٩٥١ بعد إلغائها معاهدة ١٩٣٦، وخاصة بعد التأييد الشعبي الباكستاني

لمصر على الرغم من تعرض باكسان للضغوط كإحدى دول الكومنولث **commonwealth**، وتوسّطت بين مصر وبريطانيا^(٧). وعندما قامت الثورة المصرية في يوليو ١٩٥٢، اتسم رد الفعل الباكستاني في البداية بالأنزعاج خشية أن يكون لما حدث في مصر تأثير سلبي على الوضع في باكستان خاصة بعد محاولة قلب نظام الحكم الذي قام به أحد كبار ضباط الجيش في باكستان في فبراير ١٩٥١ بمعاونة بعض زملائه، والذين ألقى القبض عليهم، وكانوا قيد المحاكمة وقتها، وعندما استقر الوضع في مصر بدأ الحديث عن مكانة مصر في العالم الإسلامي^(٨). وأعرب وزير الخارجية الباكستاني محمد ظفر الله خان **Muhammed zafrulla khan** في ٣٠ يوليو ١٩٥٢ عن تأييده للثورة المصرية وأكد على أن الأحداث السياسية في مصر هي من شأن الشعب المصري، وهو الذي يقرر كيف يدير شئونه^(٩). ولم يختلف رد الفعل على المستوى الشعبي عن رد الفعل الرسمي فمع استقرار الوضع في مصر دعا علماء باكستان لاجتماع عام في كراتشي **Karachi** يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ قرروا فيه تأييد الحكومة الجديدة في مصر^(١٠). وقد استمرت العلاقات الودية بين البلدين عقب الثورة، وتم تعزيز ذلك بتوقيع اتفاقية للتعاون بين البلدين في المجال الثقافي والعلمي في كراتشي يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٢، كما جرى تبادل البعثات العسكرية بين البلدين^(١١).

وزارت بعثة عسكرية مصرية برئاسة اللواء محمد إبراهيم رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية باكستان في ٩ فبراير ١٩٥٣^(١٢) وشارك بعض الضباط في الدورات العسكرية في كلية الأركان الباكستانية في كوتيا **Quetta** في نفس العام^(١٣). وبصفة عامة، فقد شهدت العلاقات المصرية الباكستانية أوج قوتها في ذلك العام، والتي كانت موضع إشادة الرئيس المصري محمد نجيب^(١٤). وقامت باكستان بدور إيجابي أثناء المفاوضات المصرية البريطانية

بخصوص السودان^(١٥). وقد بدأت المفاوضات بين الجانبين في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢م، وانتهت بتوقيع اتفاقية الحكم الذاتي في ١٢ فبراير ١٩٥٣^(١٦).
ونص على منح السودان حق تقرير المصير سواء بالاستقلال أو الوحدة مع مصر، وفترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات، وتشكيل لجنة خماسية تعاون الحاكم العام تشكل من اثنين من السودان، وعضو مصري، وعضو بريطاني، برئاسة عضو باكستاني^(١٧)، كما أيدت باكستان المطالب المصرية في جلاء القوات البريطانية عن مصر، ووضح ذلك في تصريح وزير الخارجية الباكستاني في القاهرة في ٢٠ فبراير ١٩٥٣، حيث طالب بريطانيا بسحب قواتها احتراماً لمشيئة الشعب المصري^(١٨). وقد بدأت أول جولة من المفاوضات الرسمية بين الطرفين في ٢٧ أبريل من نفس العام، وقد طلبت مصر من باكستان أثناء التمهد للمفاوضات التوسط لدى الولايات المتحدة ومنعها من التدخل في المحادثات المقبلة بين مصر وبريطانيا، وهو ما قامت به باكستان حيث خاطبت السفير الأمريكي لديها في هذا الشأن^(١٩).

وعندما توقفت الجولة الأولى من المفاوضات في ٦ مايو ١٩٥٣ أعرب وزير الخارجية الأمريكي دالاس **Dallas** أثناء زيارته إلى باكستان عن أمله في حل المسألة المصرية، وأن يقوم رئيس الوزراء الباكستاني محمد علي بوجرا **Muhammed Ali Bogra** أثناء زيارته إلى لندن لحضور مؤتمر الكومنولث بممارسة نفوذه للمساعدة في تسوية هذه المسألة^(٢٠). وعند توقيفه في القاهرة بعد حضور المؤتمر في لندن أبلغ السلطات المصرية رغبة بريطانيا في التوصل لاتفاق مع مصر^(٢١)، بالإضافة إلى ذلك استطاع القائم بالأعمال الباكستاني في القاهرة الطيب حسين **Tayyeb Hussain** جمع عبدالناصر والسفير البريطاني في القاهرة رالف ستيفنسون **Ralph Stevenson** على عشاء في منزله في أواخر يونيو ١٩٥٣م^(٢٢)، ولم تكن هذه الدعوة هي الدعوة الأولى فقد تبعها عدة دعوات وكانت فرصة لعبدالناصر ليعرف من الطيب مايدور في تفكير السفارة

البريطانية فى القاهرة^(٢٣)، كما التقى وزير الخارجية الباكستاني ظفر الله خان فى سبتمبر ١٩٥٣ برئيس الوزراء البريطانى تشرشل Churchill فى محاولة للتوفيق بين الجانبين المصري والبريطاني ثم التقى بالجانبين فى القاهرة، وقد عبر محمد نجيب عن امتنانه وشكره للحكومة والشعب الباكستاني على دعمه لمصر فى قضيتها الوطنية^(٢٤).

وصرح وزير الخارجية الباكستاني عقب عودته من الولايات المتحدة الأمريكية ولقائه بالقادة الأمريكان، وكذلك بعض القادة الانجليز وعلى رأسهم تشرشل، أنه لمس رغبة صادقة فى التوصل لاتفاق، وأنه ينبغي عدم إضاعة الفرصة وأن تنتهى المفاوضات الحالية بين مصر وبريطانيا لاتفاق^(٢٥). لقد لعبت باكستان دوراً إيجابياً فى حدود إمكانياتها فى محاولة إيجاد تسوية بين مصر وبريطانيا والتدخل بين الجانبين، وتشجيع بريطانيا على التوصل إلى اتفاق مع مصر خاصة من خلال عضويتها فى الكومنولث التى اتخذت من خلاله موقفاً إيجابياً مسانداً لمصر.

ولكن هذه العلاقات الطيبة بين البلدين بدأت بالتأثر نتيجة للتطورات الدولية والتى ظهرت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانقسام العالم إلى معسكرين المعسكر الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة، والمعسكر الشرقى، وعلى رأسه الاتحاد السوفيتى، وظهور الأحلاف من كلا الجانبين، والحرب الباردة بينهما حيث لجأ الغرب إلى فكرة الدفاع المشترك لتطويق الاتحاد السوفيتى والدول التى تدور فى فلكه بسلسلة متصلة من الأحلاف الدفاعية تبدأ فى أوروبا الشمالية الغربية ثم تتجه جنوباً مارة بجنوب أوروبا فالبلقان فالشرق الأوسط حتى جنوبي آسيا^(٢٦) وبدأت أولى تلك الحلقات بظهور فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط وظهرت هذه الفكرة فى عام ١٩٥١م، وخاصة عقب إلغاء مصر معاهدة ١٩٣٦^(٢٧)، وقد رفضت مصر مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، واعتبرته أسوأ من معاهدة ١٩٣٦ نفسها التى كانت تمنح بريطانيا احتلال

محدودًا ومؤقتًا من دولة واحدة ليحل محلها احتلال من أربع دول أو أكثر دون قيد^(٢٨) وواصلت مصر رفض سياسة الأحلاف، وخاصة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م.

وظهر ذلك واضحا في المباحثات التمهيدية بين مصر وبريطانيا عام ١٩٥٣م، وأعلن محمد نجيب أن الجلاء يجب ألا يكون مشروطاً بشرط، وأن الحكومة المصرية غير مستعدة لمناقشة أية منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط^(٢٩)، وأكد ذلك عبدالناصر بقوله أن الخطر الحقيقي هو الاستعمار البريطاني الذي فرض سيطرته على مصر لأكثر من سبعين عاماً، وأن الاتحاد السوفيتي لا يشكل خطراً، وحتى لو كان هناك خطر سوفيتي محتمل فإن هناك استعماراً بريطانياً واقعاً، ومن الطبيعي التركيز على الواقع وليس على المحتمل^(٣٠).

أما عن باكستان فإنها كانت تواجه التحدي الأكبر من السياسة الهندية ويبدو ذلك واضحا في مشكلة كشمير Kashmir، وطمع الهند في زعامة الشرق، ومحاصرة باكستان بالمشكلات والمصاعب حتى تعجز عن منافسة الهند في آسيا إن قدر لها البقاء، كما عملت على عزلها عن الدول الإسلامية عن طريق التودد إليها باسم آسيا والشرق والحياد والسلام^(٣١) وقد سعت باكستان لكسب ود الهند لتأمين جانبها، وتتفرغ للنهوض بالبلاد وتنميتها ولهذا سعت لإبداء حسن نيتها للتعاون معها إلا أن هذه المحاولات لم تفلح^(٣٢) كما ركزت السياسة الباكستانية منذ نشأتها على توثيق التعاون بين الدول الإسلامية، وانعكست هذه الروح في جميع الدساتير الدائمة لباكستان التي شددت على ضرورة تعزيز أوامر الوحدة بين الدول الإسلامية^(٣٣). كما تبنت باكستان قضايا العرب والمسلمين، وسانددت حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار، وأيدت القضية الفلسطينية، وظهر ذلك واضحا برفضها الاعتراف بإسرائيل عند قيامها عام ١٩٤٨^(٣٤).

وتبنت باكستان سياسة عدم الأنياز، وقد صرح محمد علي جناح **Muhammed Ali Jinnah** مؤسس باكستان بأن سياسة باكستان تقوم على الود تجاه كل دول العالم، والتمسك بميثاق الأمم المتحدة، وأكد ذلك لياقت علي خان **Liaquat Ali Khan** أول رئيس وزراء لباكستان الذي أكد على عدم ارتباط باكستان بأي من المعسكرين الغربي أو الشيوعي^(٣٥).

وعلى الرغم من ذلك أخفقت السياسة الباكستانية في تحقيق أهدافها، فلم تستجب الهند لمبادرات حسن النية من جانب باكستان، كما لم تتجاوب الدول العربية والإسلامية معها، ورأت بعض الدول العربية أنها تستهدف تقويض جامعة الدول العربية، ورأى فيها البعض الآخر أنها مشروع بريطاني لإنشاء رجعية إسلامية موازية للقومية العربية، كما كان البعض يرفض أن يقوم كتل دولي على أساس الدين^(٣٦). وتعاملت مصر مع باكستان من هذا المنطلق حرصاً منها على عدم إغضاب الهند، وحرصاً على التوازن في علاقاتها مع الدولتين بالإضافة إلى عامل آخر هو الاعتقاد بأن باكستان تسعى لقيادة العالم الإسلامي وأن البعض قد لا يرى غضاضة في ذلك، إذا لم يسفر عن أضرار تلحق بمصر وأن باكستان إذا انضمت إلى دول الشرق الأوسط قد تصبح بحكم المساحة والسكان أكبر دولة فيه إلا إذا لحقت الهند بدول تلك المنطقة فتستفيد مصر من تنافس الدولتين في الاحتفاظ بمركزها كعامل للتوازن بينهما^(٣٧).

ويبدو أن عدم تجاوب العالم العربي والإسلامي مع باكستان والذي ظهر واضحاً في عدم تأييدها ومناصرتها في قضية كشمير بالرغم من تأييد باكستان للقضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية جعل باكستان تخفف من حماسها لسياستها الإسلامية، ومحاولتها تزعم كتلة الدول الإسلامية، فكان رد فعلها الميل للمعسكر الغربي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية^(٣٨) التي استغلت الموقف لصالحها بعد خروج أوروبا من الحرب العالمية منهوكة القوى، ورفض القادة الباكستانيين الفكر الشيوعي، وحاجة باكستان للسلاح الأمريكي، كما كانت

باكستان عضواً في الكومنولث^(٣٩). كما أن باكستان استغلت الموقف الدولي لصالحها وخاصة خوف الولايات المتحدة من انتشار الشيوعية فلجأت باكستان إليها لدعمها، وفي الوقت الذي زار فيه نهرو الولايات المتحدة عام ١٩٥٠، زعم رئيس وزراء باكستان لياقت علي أنه سيزور موسكو رداً على ذلك فدعته واشنطن إلى زيارتها فألغى زيارته إلى موسكو^(٤٠) في الوقت الذي كان الأمريكيون يفضلون التحالف مع الهند الأكثر قوة وازدهاراً من باكستان^(٤١) ونتيجة لانتصار الشيوعية في الصين عام ١٩٥١، والحرب الكورية ونظراً لموقف الهند المحايد فضلت الولايات المتحدة باكستان باعتبارها حليفاً يمكن الاعتماد عليه^(٤٢) وساعد على توثيق علاقات باكستان بالولايات المتحدة أن قيادات الدولة في باكستان كانوا من المؤيدين للتقارب مع الغرب، فقد كان رئيس الوزراء الباكستاني بوجرا الذي تولى منصبه في أبريل ١٩٥٣ سفيراً لبلاده في أمريكا، كما زار كل من اسكندر ميزرا Iskandr Mizra وزير الدفاع، ومحمد أيوب خان Muhammed Ayub Khan رئيس أركان الجيش الباكستاني الولايات المتحدة الأمريكية وعملوا على توثيق العلاقات معها^(٤٣).

وعندما قام وزير الخارجية الأمريكية دالاس بزيارته في مايو ١٩٥٣ لإحدى عشرة دولة في الشرق الأوسط شملت باكستان^(٤٤)، وفي محادثاته مع رئيس وزراء باكستان محمد علي بوجرا في ٢٤ مايو أعربت باكستان عن استعدادها التعاون مع أمريكا، وتسخير كل إمكانياتها في خدمة هذا التعاون، وذكر بوجرا أنه إذا تم تعزيز باكستان من قبل أمريكا اقتصادياً وعسكرياً فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير موقف الهند المتعنت من كشمير وغيرها من المشكلات بل قد يذهب نهرو إلى واشنطن بحثاً عن تسوية، وقال إن باكستان القوية سوف تخيف الهند^(٤٥). وقد رأى دالاس بعد جولته أن النطاق الشمالي الذي يتألف من باكستان وتركيا وإيران أفضل من مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط خاصة بعد معارضة مصر لهذا المشروع بينما وجد في باكستان حرصاً على التحالف

مع أمريكا، وعداء قويًا للشيوعية فضلاً عن الأهمية الإستراتيجية لباكستان القريبة من الصين والاتحاد السوفيتي^(٤٦).

ومن الواضح، أن باكستان كانت ترى في التحالف مع أمريكا والغرب مصدر قوة في مواجهة خطر الهند على عكس موقف أمريكا التي كان هدفها من التحالف مع باكستان التصدي لخطر التوسع السوفيتي في جنوب آسيا، وحماية النفط في الشرق الأوسط^(٤٧). وهكذا، استقرت أمريكا على التحالف مع باكستان، وإن حرصت على توضيح أن هذا التحالف ليس موجهاً ضد الهند، وأنها تعارض أي تحركات عدوانية باكستانية ضد الهند^(٤٨).

لقد كان أول رد فعل رسمي على التقارب الباكستاني الأمريكي على لسان محمد نجيب في يناير ١٩٥٤ والذي اعتبر التحالف المقترح بين باكستان وأمريكا عملاً عدائياً ضد الدول العربية، وأنه يؤدي إلى التفرقة بين الشعوب العربية، والشعوب الشرقية^(٤٩). وسارعت السفارة المصرية في باكستان، فأعدت نشرة وزعتها على الصحف ووكالات الأنباء صرحت فيها أنها لم تتلق رسمياً نص التصريح، وأن أي تعقيب على التصريح في الآونة الحاضرة سابق لأوانه ولا ضرورة له، وقد نشرت الصحف الباكستانية ودار الإذاعة نشرة السفارة المصرية دون تعقيب، كما نشرت صحيفة الدون Down الباكستانية واسعة الانتشار مقالاً في ٣١/١/١٩٥٤ ذكرت فيه أن ممثلي الهند وأفغانستان في القاهرة يشنان حملة لبث القلق والريب في نفوس المصريين فيما يتعلق بمشروع المساعدة الأمريكية، ويحاولان خلق شعور عدائي نحو باكستان في الشرق الأوسط^(٥٠).

ويوضح موقف الصحف والإذاعة الباكستانية من تصريح محمد نجيب حرص باكستان على العلاقات مع مصر، وهو ما أكد عليه كبار قادة باكستان الذي التقى بهم السفير المصري في باكستان عبدالوهاب عزام في فبراير ١٩٥٤، والذين أكدوا على حرص باكستان على العلاقات مع مصر،

وتأييد مصر في قضيتها الوطنية، وكذلك ثبات موقف باكستان من اسرائيل، وأن صلة باكستان بمصر أقوى من كل صلة بين باكستان والدول الغربية^(٥١) وقد طرح السفير المصري عليهم خشية مصر من أن تؤدي صلات باكستان بالولايات المتحدة وتركيا للتأثير سلبياً على القضية المصرية، وطالب باكستان بمراعاة هذا الأمر حتى تتال مصر مطالبها ثم تفعل ما تريد^(٥٢) وقد جاء موقف باكستان في مؤتمر الكومنولث ليؤكد صدق تمسكها بموقفها المؤيد لمصر في موضوع المفاوضات البريطانية المصرية بخصوص قناة السويس حيث دعا رئيس وزراء باكستان إلى ضرورة المبادرة للاتفاق مع مصر بعكس الموقف الهندي الذي دعا إلى حل القضية بما يحفظ كرامة الفريقين بريطانيا ومصر، وقال نهرو أن زعماء مصر يخطبون خطاباً مثيراً مقلقة، واقترح أن تسلم القناة زمن السلم إلى شركة دولية^(٥٣)

لقد شهد عام ١٩٥٥ بروز السياسة المصرية المعادية للأحلاف، وقد جاءت مشاركة عبدالناصر في مؤتمر باندونج الذي حضرته ٢٩ دولة أسيوية وأفريقية وانعقد في الفترة من ٨ أبريل إلى ٢٤ أبريل ١٩٥٥ ليعزز موقف مصر، ومكانة عبدالناصر على الساحة الدولية كأحد أبرز قادة عدم الأنحياز^(٥٤) إلا أن أهم النتائج التي ترتبت على المؤتمر فيما يخص العلاقات المصرية الباكستانية هو تعزيز العلاقة بين عبدالناصر ونهرو، وهو الأمر الذي كان لا يحظى بطبيعة الحال بترحيب باكستان، وكان عبدالناصر قد زار باكستان يوم ٩ أبريل ١٩٥٥م وهو في طريقه إلى حضور مؤتمر باندونج حيث استقبل استقبالاً رسمياً وشعبياً حافلاً^(٥٥) وألقى عبدالناصر خطاباً أعلن فيه عن سعاده للحفاوة التي قوبل بها وأن تكون باكستان أول دولة يقوم بزيارتها في الخارج، وأكد على الروابط التي تجمع بين باكستان ومصر^(٥٦).

وأعرب رئيس الوزراء الباكستاني عن ارتياحه لزيارة عبدالناصر، والاجتماع به ودعوته إلى زيارة مصر^(٥٧)، ونتيجة للغارة الأسرائيلية التي

شنتها على معسكر الجيش المصرى فى غزة فى سبتمبر ١٩٥٥، وتجاهل الغرب طلبات مصر العسكرية عقدت مصر صفقة الاسلحة التشيكية^(٥٨). وأيدت باكستان مصر ضد الهجوم الاسرائيلى وعقدها صفقة الاسلحة التشيكية^(٥٩). وفى سبتمبر من نفس العام ١٩٥٥ زار جمال سالم نائب رئيس وزراء مصر باكستان فى الفترة من ١٨ إلى ٣٠ سبتمبر، زار خلالها أهم المدن الباكستانية، وأعلن أن مصر تعارض نظام الأحلاف، وأن عبدالناصر أعلن فى باندونج سياسة مصر المستقلة بمنتهى الصراحة، وأكد أن انضمام باكستان إلى الحلف التركي العراقى لن يؤثر على علاقات الود بين مصر وباكستان، وتمنى أن تسوى مشكلة كشمير بين الهند وباكستان ودياً^(٦٠).

لقد كان التقارب بين باكستان وأمريكا المدخل لاندماج باكستان فى لعبة الأحلاف عام ١٩٥٤م، فى ٢ أبريل ١٩٥٤م تم توقيع الأتفاق الباكستاني التركي، واللى كانت تقف وراءه الولايات المتحدة، ونص الأتفاق على التشاور والتعاون بين الطرفين فى ميدان الدفاع، والسماح لأية دولة أخرى بالانضمام إذا رأت الدولتان فائدة فى انضمامها للاتفاق^(٦١)، وتتويجاً للتعاون بين باكستان والولايات المتحدة عقدت فى ٢٠ مايو ١٩٥٤ اتفاقية المساعدات العسكرية للدفاع المتبادل بينهما^(٦٢). كما شاركت باكستان فى تأسيس حلف جنوب شرق أسيا المعروف بالسياتو Seato، وتم توقيع ميثاق معاهدة الدفاع الجماعى عن جنوب شرق أسيا يوم ٨ سبتمبر ١٩٥٤م^(٦٣). وكان الأتفاق الباكستاني التركي بداية لسلسلة من الأتفاقيات التى أدت إلى ظهور حلف بغداد فقد عقد تحالف بين تركيا والعراق فى ٢٤ فبراير ١٩٥٥م، وانضمت إليه بريطانيا فى أبريل، وباكستان فى يونيو، ثم إيران فى نوفمبر، وعقد أول اجتماع لدول الحلف الخمس فى نوفمبر من نفس العام، وقد آثرت أمريكا عدم الانضمام رسمياً للحلف رغم أنه تم برعايتها حتى لا تتأثر علاقاتها مع مصر، وبسبب معارضة اسرائيل التى رأت أنه خطر يهددها^(٦٤). وهكذا انغمست باكستان فى سياسة

الأحلاف فأصبحت عضوا في حلف السيأتو، وحلف بغداد فضلاً عن المعاهدة المشتركة مع أمريكا.

وبالرغم من الحرص على العلاقات بين البلدين من جانب الطرفين مصر وباكستان إلا أن المواقف السياسية المتباينة لهما ألفت بظلالها على هذه العلاقات، وأوجدت نوعاً من الحساسية فيما بينهما، وتحميل بعض المسائل ربما أكثر مما تحتمل، ومن ذلك استياء باكستان مما اعتبرته تجاهل عبدالناصر استقبال سفيرها عند تقديم أوراق اعتماده في الوقت الذي تم فيه استقبال غيره من السفراء، كما لاحظت باكستان أن مصر تسير في ركاب الهند، وتقبل بعض التوجهات السياسية منها^(٦٥).

وقد تعمدت باكستان ردًا على ذلك تأخير تقديم أوراق اعتماد السفير المصري في باكستان لمدة ١٨ يومًا، وإن كانت حاولت في ذات الوقت طبع تصرفاتها بطابع المجاملة عن طريق استقبال الحاكم العام لباكستان للسفير المصري عند تقديم أوراق اعتماده لمدة تزيد على المعهود في مثل هذه المناسبات، وكذلك الاستجابة السريعة لطلب السفير المصري مقابلة رئيس الوزراء الباكستاني^(٦٦) وقد نفت مصر تعمد عبدالناصر عدم استقبال السفير الباكستاني، وأوضحت أن الرأي استقر على ألا يقابل رئيس الحكومة رؤساء البعثات إلا من كان له موضوع يتصل مباشرة بالمواضيع التي يعالجها رئيس الحكومة بنفسه، أو من يحمل رسالة خاصة من رئيس دولته أو رئيس حكومته، وأن هذا السبب الوحيد لعدم مقابلة عبدالناصر للسفير الباكستاني^(٦٧). كما لاحظ السفير المصري خلال مقابله لوزير الخارجية الباكستاني في ٢٤ يناير ١٩٥٦م.

أن هناك تغييرًا في موقف الوزير الذي التزم موقفًا دفاعيًا بحثًا انصب على تبرير السياسة الباكستانية حيث أوضح أن باكستان اعتقدت أن جميع الدول العربية والإسلامية سترى المصلحة في الانضمام لحلف بغداد، وأنها ستكون

أغلبية تستطيع أن تملّي إرادتها على الدول الغربية التي ستضطر لحل مشاكل المنطقة بما يتفق مع مصلحة شعوبها كمشكلة فلسطين، وأنه لم يدر في خلد باكستان أن الحلف سيكون باعثاً على انقسام الدول العربية، وقد أثار السفير المصري سعي باكستان لضم الأردن للحلف فأعتذر الوزير الباكستاني بأن حكومته كانت تعتقد أن مصلحة جميع البلاد العربية في الانضمام إليه، وقد أعرب السفير المصري عن أمله في عدم تكرار هذا السعي، وأن تكف باكستان يدها عن التدخل في شئون الشرق العربي بما لا يتفق مع مصلحة أو رغبة شعوبه فوعد بذلك^(٦٨)، وبالرغم من الوعود والتأمينات الباكستانية فقد رصدت التقارير الدبلوماسية المصرية المحاولات الباكستانية للضغط على بعض الدول العربية للانضمام إلى حلف بغداد، وكذلك الإلحاح على أمريكا لدخول الحلف^(٦٩)

وبالرغم من هذا الحرص على العلاقات بين الدولتين إلا أن التناقض والتباين بينهما كان لا بد أن ينعكس سلبياً على العلاقات بينهما مع أول أزمة كبيرة تتعارض فيها مصلحة مصر مع مصلحة باكستان نتيجة التزامها بسياسة الأحلاف التي تتضوي تحت لوائها، وهذا ما حدث في أزمة السويس، لقد جاء موقف أمريكا من تمويل السد العالي ليدفع بمصر نحو تأميم القناة فبعد أن أبدت أمريكا استعدادها لتمويل المشروع، بدأت كل من أمريكا وبريطانيا تربط المساهمة بشروط سياسية مثل وقف التعامل والتسلح من السوفيت، وقبل الصلح مع الكيان الصهيوني، وبعد العديد من المراوغات جاء قرار أمريكا الرسمي بسحب تمويل السد، وقد أُخرج القرار بصورة مهينة ففي الوقت الذي كان دالاس يستقبل السفير المصري في أمريكا ليبلغه القرار كان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية يوزع بياناً يعلن فيه سحب العرض الأمريكي^(٧٠).

وجاء رد الفعل المصري على هذا القرار في ٢٦ يوليو بإصدار عبدالناصر قراراً بتأميم قناة السويس، وهو القرار الذي كان له صدها على مستوى العالم

وأدى في النهاية إلى حرب السويس، لقد كان قرار التأميم لطمة للغرب وبصفة خاصة لكل من بريطانيا وفرنسا وثيقتي الصلة بشركة قناة السويس، الذي بدا أنهما منذ اللحظة الأولى قد قررتا اللجوء للقوة، فقد سارعت الدولتان للاحتجاج على قرار التأميم ثم جمدت الدولتان بالإضافة لأمريكا أرصدة مصر المالية، وإن كانت أمريكا كانت ضد استخدام القوة واقترح دالاس عقد مؤتمر في لندن لمناقشة النتائج المترتبة على تأميم القناة^(٧١)

وما يعنى الباحث هنا بعيداً عن تفصيلات أزمة السويس هو موقف باكستان من الأزمة وتطوراتها، وأثره على العلاقات مع مصر.

لقد جاءت أزمة السويس لتفرض تحديات خطيرة على باكستان فهي عضو في الكومنولث، وفي حلفي بغداد وجنوب شرق آسيا بما تفرضه عليها عضوية هذه التحالفات من التزامات، وفي نفس الوقت فإن الرأي العام الباكستاني كان متعاطفاً مع قرار مصر بتأميم القناة، فضلاً عن مواقف باكستان الرسمية المعلنة المناصرة للقضايا العربية، ولهذا كان موقف باكستان دقيقاً من هذه الأزمة، وكان من الصعب عليها أن ترضي الطرفين معاً في موقف لا يحتمل مسك العصا من المنتصف، والذي قد يثير غضب الطرفين معاً، وربما لهذا جاء موقف باكستان مرتبكاً ومتناقضاً في كثير من الأحيان.

فعقب قرار التأميم اتسم موقف باكستان بالمعارضة الضمنية للتأميم، ودعم موقف بريطانيا وفرنسا، وأعلن المتحدث باسم الحكومة الباكستانية في أول أغسطس ١٩٥٦م، أن باكستان مهتمة بالحفاظ على قناة السويس بأعباءه ممرًا مفتوحًا أمام السفن من جميع دول العالم، وأن أي تعويق للمرور في القناة سيكون له آثار سلبية على التجارة الباكستانية التي تمر بالقناة، ولذلك فإن باكستان ترحب بتسوية مبكرة لهذه المسألة^(٧٢). وقد قبلت باكستان الدعوة لحضور مؤتمر لندن الأول للمنتفعين يوم ١٦ أغسطس، وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية الباكستانية بأن باكستان لم تقدم أية تأكيدات بشأن السبيل الذي

ستسلكه^(٧٣) وقد أعلنت الحكومة الباكستانية في ١٣ أغسطس على عدد من المبادئ بخصوص أزمة السويس وهي: التأكيد على سيادة مصر على القناة، وحرية الملاحة، وحق مستخدمي القناة والإدارة المصرية للقناة، وعدم اللجوء إلى القوة في حالة فشل مؤتمر لندن، وعرض الأمر على الأمم المتحدة وقد التقى وزير الخارجية الباكستاني جميل الحق Hamidul huq عبدالناصر ومحمود فوزي وزير الخارجية في القاهرة يوم ١٤ أغسطس وهو في طريقه إلى لندن لحضور المؤتمر حيث أكد الوزير الباكستاني على موقف باكستان الراض للجوء للقوة، وقد صرح عبدالناصر أن وزير الخارجية الباكستاني أكد مساندته للموقف المصري^(٧٤). لقد جاء موقف باكستان ليصب في مصلحة الجانب المصري فهل التزمت باكستان بهذا الموقف في مؤتمر لندن؟

لقد عرض مشروعان في مؤتمر لندن حول مشكلة السويس، الأول المشروع الغربي الذي عرضه دالاس، والذي كان يعبر عن اقتراحات أمريكا وفرنسا وبريطانيا ويقوم على إنشاء مجلس يكون مسئول عن إدارة القناة، ويمكن أن تمثل فيه مصر، ولكن لا يجب أن تسيطر عليه دولة واحدة، ويكون لمصر الحق في عائد عادل يضع في الاعتبار سيادة وحقوق مصر المشروعة، ودفع تعويض عادل لشركة قناة السويس الحالية، وتتولى محكمة العدل الدولية في لاهاي الحكم في أي خلاف حول نصيب مصر من الأرباح وأحوال التعويض الذي يجب أن يدفع للشركة^(٧٥). والثاني المشروع الهندي الذي تقدم به مينون Menon وزير الدولة الهندي وممثل الهند في المؤتمر ويقوم على إعادة النظر في معاهدة الأستانة في عام ١٨٨٨م الخاصة بضمان حرية الملاحة في القناة لتأكيد مبادئها، وإجراء بعض التعديلات التي تقتضيها الضرورة في الوقت الحاضر وخاصة النص على أن تكون الرسوم عادلة، وعلى صيانة القناة، وتشكل هيئة استشارية لمصالح المنتفعين على أساس التمثيل الجغرافي تكون ذات صفة استشارية^(٧٦). ويختلف مشروع مينون عن مشروع دالاس بأن

مجلس المنتفعين الذي اقترحه دالاس يجب أن يكون هيئة استشارية فقط وغير مزود بسلطات تنفيذية، وألا يكون هيئة مستقلة^(٧٧). فماذا كان موقف باكستان من المشروعين؟

بالرغم من الموقف الإيجابي لباكستان والذي تجلى في لقاء وزير خارجية باكستان مع عبدالناصر إلا أنه ما كادت تطأ قدم وزير خارجية باكستان أرض لندن حتى دعا لإنشاء آلية فعالة بالتعاون مع مصر لضمان حرية الملاحة في القناة وكان هذا التصريح أول خطوة في الطريق الخاطئ لباكستان من مشكلة القناة^(٧٨)، لقد تحدث وزير خارجية باكستان في المؤتمر يوم ١٨ أغسطس، وأكد في كلمته على أن تأميم قناة السويس أصبح حقيقة واقعة، وأنه يجب البحث على حدة في تسوية المشاكل الحالية، والمشاكل الخاصة بتنظيم الإدارة بين من يهتم الأمر ثم ناشد المؤتمر أن يعمل على تجنب تحول المشكلة إلى نزاع وأصر على ضرورة احترام سيادة مصر وكفالة حرية الملاحة، واقترح تأليف لجنة للتفاوض مع مصر بشأن كفالة حرية الملاحة^(٧٩).

من الواضح، أن كلمة وزير الخارجية الباكستانية كان أساسها التفاوض مع مصر حول ضمان حرية الملاحة دون أن يوضح صورة هذا الضمان، لقد تحفظت باكستان على المشروع الغربي ومعها كل من إيران وأثيوبيا وتركيا الذين أعلنوا موافقتهم على المشروع الغربي بشرط إجراء بعض التعديلات باسم الدول الأربع وصرح أنه يجب ألا يكون هناك تفكير في فرض إرادة هذا المؤتمر على مصر، وأنهم اشتركوا فيه على هذا الأساس، وبعد أن حصلوا على تأكيدات بذلك وقد وافق دالاس على هذه التعديلات^(٨٠).

والواقع، أن التعديلات التي تقدمت بها باكستان كانت تعديلات شكلية أهمها أن توضع الفقرة الثالثة من مشروع دالاس الخاصة بأحترام سيادة مصر كفقرة أولى، وأن تتحدد اختصاصات هيئة الإدارة الدولية بالاتفاق مع مصر، وقد قبل دالاس التعديلات على الفور لأنها لا تغير من الأمر شيئ^(٨١). وكانت مصر قد

حاولت إقناع باكستان وأثيوبيا وإيران بتأييد مقترحات منون إلا أن باكستان رفضت المشروع الهندي، ولم تكثف بذلك بل أشاعت جو من الشك حول موقف مصر فأشاع وفد باكستان أن مصر وافقت على اقتراحها بقيام لجنة مفاوضات من ممثلي الدول الصغيرة بهدف التأثير على وفدي أندونيسيا وسيلان المؤيدين لمصر إلا أن الوفد المصري الذي كان يراقب أعمال المؤتمر بعد أن رفضت مصر المشاركة فيه قضى على الإشاعة في مهدها^(٨٢). لقد انتهى المؤتمر في ٢٢ أغسطس بتبني المشروع الغربي بموافقة ١٨ دولة من الـ ٢٢ دولة المشتركين في المؤتمر، وتقرر إرسال لجنة برئاسة منزييس **Menziess** رئيس وزراء أستراليا لعرض الأمر على عبدالناصر، وقد وصلت اللجنة يوم ٢ سبتمبر إلى القاهرة وكما كان متوقعا فقد رفض عبدالناصر فكرة الإشراف الدولي على القناة، وفشلت البعثة في تحقيق أهدافها^(٨٣) لقد شكل الموقف الباكستاني صدمة كبيرة لمصر التي هاجمت بشدة الموقف الباكستاني، ووصف عبدالناصر موقف باكستان بأنه طعنة في الظهر، واضطر وزير الخارجية الباكستاني لعدم التوقف في القاهرة في طريقه عودته إلى البلاد كما كان مقررا من قبل^(٨٤)

والسؤال الذي يطرح نفسه ما هو الدافع الذي أدى بباكستان إلى اتخاذ هذا الموقف غير المسبوق تجاه مصر منذ نشأت العلاقات بين البلدين، وهي التي ظلت حريصة على علاقتها مع مصر وتطويق أي خلافات أو أي توتر بينهما رغم اختلاف سياسة البلدين كما رأينا ؟

يرجع أحد الباحثين موقف وزير الخارجية الباكستاني في المؤتمر إلى تأثير السفير الباكستاني في لندن، وأن هذا الموقف كان مخالفا لتوجيهات الحكومة الباكستانية لوفدها، كما أن وزير الخارجية الأمريكي هدد الوزير الباكستاني بقطع المعونات عنها ما لم تؤيد اقتراحاته، وقد برر الوزير الباكستاني موقفه المتناقض مع توجيهات الحكومة، ومشاعر الشعب بأنه كان يسعى للتوصل إلى

حل يحفظ ويضمن حرية الملاحة في إطار سيادة مصر^(٨٥). ويبدو أن إتخاذ وزير الخارجية موقفا مخالفا لتعليمات حكومته أمر بعيد الاحتمال، ولكن يبدو أن الضغوط الأمريكية، والتهديد بقطع المعونات كان العامل الأساسي في الموقف الباكستاني.

لقد أعقب مؤتمر لندن الأول تطورات داخلية في باكستان أدت إلى سقوط الوزارة الباكستانية التي كانت تسير في ركاب الغرب نتيجة غضب الرأي العام ولأسباب متعددة كان منها موقفها من مصر في أزمة القناة^(٨٦)، وعلى صعيد أزمة السويس فمع فشل بعثة منزيس اقترح دالاس إنشاء جمعية أونادي للمنتفعين يقوم باستئجار المرشدين وينظم الملاحة، ويدير القناة، وقد وافقت بريطانيا وفرنسا، وتم الدعوة لمؤتمر لندن الثاني لبحث نظم وعمل نادي المنتفعين في ١٩ سبتمبر^(٨٧) وقد شاركت باكستان في هذا المؤتمر، ولكن كان موقفها هذه المرة مختلف عن مؤتمر لندن الأول فقد جاء موقفها حاسماً منذ البداية فقد أعلنت عدم موافقتها على مشروع هيئة المنتفعين، واجتمع وزير الخارجية الباكستاني الجديد فيروز خان نون Ferioz Khan Noon مع رئيس الوزراء البريطاني ايدن Eden ووزير خارجيته لويد Lioyd وقد أوضح الوزير الباكستاني أن حكومته تفضل محاولة التوصل إلى حل سلمي لمشكلة القناة عن طريق التفاوض مع مصر، وأن اقتراح هيئة المنتفعين سيزيد المشكلة تعقيداً^(٨٨). وفي كلمته أمام المؤتمر أعلن الوزير الباكستاني أن بلاده تؤيد تسوية سلمية لمسألة القناة، وأنها لن تقيد نفسها مهما كانت الظروف بأية اقتراحات تهدف لاستخدام القوة، وأن مصر وحدها هي المسئولة بمقتضى اتفاقية عام ١٨٨٨ عن حرية الملاحة في قناة السويس، وأن إنشاء هيئة المنتفعين لن يؤدي إلى تسوية المشكلة لأن عبدالناصر أعلن رفضه لها، ودعا للتفاوض مع مصر، وفي حالة رفض عبدالناصر التفاوض فعلى الدول المعنية بالأمر أن تلجأ إلى مجلس الأمن^(٨٩).

ويبدو أن الموقف القوي لباكستان قد دفع بعض الدول المترددة في مواقفها من المشروع لإعلان معارضتها الصريحة له مما دعا أمريكا وبريطانيا وفرنسا لإعداد مشروع آخر ينطوي على كثير من التعديل، وأعرب دالاس عن أمله بأن تؤيد الدول المعارضة على المشروع الجديد المعدل بعد أن تبحثه حكوماتها وتدرسه وقال أنه يعتقد أن حكومة باكستان ستوافق على المشروع الجديد بعد دراسته^(٩٠) ويبدو أن الموقف الأمريكي قد تأثر بموقف باكستان، وأن أمريكا خشيت من أن يؤدي الأمر إلى خروج باكستان من أحلاف الغرب العسكرية^(٩١). لقد انتهى مؤتمر لندن الثاني للمنتفعين بالفشل فقد أصدر المؤتمر بياناً بإنشاء هذه الجمعية، وعقد مؤتمر آخر لبحث إجراءات إنشائها، وبهذا كانت خلاصة المؤتمر مجرد تصريح غير ملزم للحكومات التي كانت لكل منها الحق في دراسته والنظر في الإنضمام إليه^(٩٢).

لقد حاولت باكستان إزالة الأثر السيئ الذي خلفه موقفها في مؤتمر لندن الأول، وكان موقفها من مؤتمر لندن الثاني معروفاً مسبقاً لمصر حيث يشير تقرير للسفارة المصرية في دمشق إلى لقاء بين الوزير المفوض الباكستاني بدمشق مع أمين عام وزارة الخارجية السورية أوضح فيه الوزير المفوض الباكستاني موقف باكستان الراض لجمعية المنتفعين، وأن وزير الخارجية الباكستاني سعى للعمل على عدم استخدام اسرائيل في أزمة القناة، وأنه حصل على تعهدات و ضمانات من انجلترا بعدم استخدام القوة واللجوء للتفاوض، وأن باكستان قبلت دعوة مصر لتكوين هيئة مفاوضات للنظر في موضوع القناة، وأوضح الوزير المفوض الباكستاني غضب حكومته من مصر لأنها تحط من مكانه باكستان في العالم الإسلامي، وأن عبدالناصر أدلى بتصريحات صحفية ضد باكستان، وقد نفى أمين عام وزارة الخارجية السورية علمه بإدلاء عبدالناصر بأي تصريحات ضد باكستان، وأن الدول العربية قاطبة أخذت على

حكومة باكستان السابقة سيرها مع الغرب في سياسته، والتي لا تتوافق مع المصالح العربية^(٩٣).

والتصريح الذي أشار إليه الوزير المفوض الباكستاني والمنسوب لعبدالناصر يتعلق بكشمير وتأييد الموقف الهندي منها، وكانت صحيفة سورية قد نشرت هذا التصريح يوم ١٩ سبتمبر، وقد علق عليه المتحدث الرسمي باسم الخارجية الباكستانية بأن الموضوع محل بحث، وقد كذب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية هذا التصريح، ولكن في عبارات مبهمه لذلك سارعت السفارة المصرية في كراتشي في اليوم التالي ٢٠ سبتمبر بإصدار بيان رسمي ينفي فيه هذا التصريح نشرته جميع وسائل الإعلام الباكستانية، وقد أدت جهود السفارة إلى وئد حملة كانت تدبر ضد مصر، كما أصدرت المفوضية السورية في باكستان بعد اتصال السفارة المصرية بها بيان في نفس اليوم ٢٠ سبتمبر كذبت فيه هذا التصريح^(٩٤).

وبالرغم من جهود السفارة فقد تبنت صحيفة مورنينج نيوز Morning news الحملة ضد مصر بالرغم من تكذيب السفارة، وبالرغم من تكذيب السفارة للتصريح مرة ثانية فقد عاودت الجريدة مهاجمة مصر، وقد رأت السفارة عدم متابعة الصحيفة بالرد أو التأكيد الذي قد يفتح الباب للجدل ويتيح لها الاستمرار في مهاجمة مصر وإثارة الشعور ضدها، وهو الموقف الذي أيدته وزارة الخارجية، والملاحظ أن هذا الهجوم جاء في ظل الموقف الإيجابي لباكستان في مؤتمر لندن الثاني، وقد أرجع السفير هذا الأمر إلى حساسية مشكلة كشمير بالنسبة للباكستانيين والذين لا يحتملون أي موقف يحمل معنى الخذلان لبلدهم بشأنها مهما كان موقفهم الإيجابي من مصر خاصة أن هذه الجريدة كانت مؤيدة لمصر في أزمة القناة^(٩٥). كما عملت الهند على استغلال أزمة القناة، وانتهاز الفرصة لكسب صداقة العالم العربي والإسلامي، وتدعيم موقفها من مشكلة كشمير والإساءة لباكستان ومقارنة موقفها المؤيد لمصر

مقارنة بموقف باكستان الموالي للغرب، فقد أدلى بانث pant وزير داخلية الهند بتصريحات نهاية سبتمبر ١٩٥٦ تحدث فيها عن انحياز باكستان للغرب في مشكلة السويس ضد مصلحة مصر والدول الإسلامية، وأن العالم الإسلامي يعلم الآن من هو الصديق، كما تحدث عن مشكلة كشمير، وأكد أنها ستظل مع الهند للأبد وقارن بين وضع أهالي كشمير الواقعة تحت سيطرة الهند وبؤس إخوانهم الواقعين تحت سيطرة باكستان^(٩٦).

وقد أثارت هذه التصريحات غضب باكستان، وهاجم وزير الخارجية الباكستاني الهند، وأعلن أن باكستان ستدافع دائماً عن كشمير، وندد بدعوى صداقة الهند للعالم الإسلامي وقال "إنني أستطيع أن أقول دون أن أخشى تكذيباً أن الهند نهجت سياسة ذات وجهين فصادت مع الصائدين وجرت مع الفريسة" وأشار إلى أن الهند دعت إلى عدم ترك تحديد رسوم عبور القناة في أيدي المصريين، وادعى أن الهند تفاهمت مع فرنسا فوعدها بعدم تأييد الدول الآسيوية الأفريقية لعرض مسألة الجزائر على الأمم المتحدة مقابل تأييد فرنسا في مسألة كشمير، وأشار إلى مقتل المسلمين في الهند التي تدعي أنها علمانية، وقد نفى نهب ما ذكره الوزير عن الجزائر، وعبر لرئيس الوزراء الباكستاني عن استيائه من هذه التصريحات^(٩٧).

ومن المهم التوقف بإيجاز عن موقف الهند من مشكلة القناة والدوافع التي كانت وراء هذه السياسة التي أدت إلى ارتفاع شعبية الهند في مصر والعالم العربي والإسلامي، وزادت من توثيق العلاقات بين عبدالناصر ونهب، والتي كانت تزداد قوة منذ مؤتمر باندونج، والتي كانت تتعكس بالسلب على باكستان، لقد كانت أزمة السويس محل اهتمام الهند خوفاً على مصالحها الاقتصادية حيث تمر ٧٦% من صادراتها عبر قناة السويس وأي انتكاسة في المرور بالقناة يعيق التنمية والخطة الخمسية الهندية^(٩٨)

وكان الموقف الهندي في بداية الأزمة يخشى سيطرت دولة إسلامية على هذا الممر المائي وقد تتفق مصر مع خصم الهند باكستان على عرقلة مرور تجارة الهند، ومن ثم تتأثر مصالح الهند الاقتصادية إلا أن الرأي الذي ساد في الهند أن الخطر الحقيقي يأتي من تدويل القناة حيث ستكون السيطرة للغرب، وأن انهيار الحكم الحالي في مصر سيترتب عليه إستعادة الغرب لنفوذه في هذه المنطقة الهامة، وأن الهند وجنوب شرق آسيا سيغدوا في عزلة سياسية، وسيكون له آثار سيئة على الهند التي ستغدوا محاطة بالأحلاف العسكرية من الشمال حلف بغداد، ومن الجنوب حلف السيااتو مما سيضطرها إما الخضوع للنفوذ الغربي أو الكتلة الشرقية، وبذلك تفقد الهند حريتها واستقلالها، كما أن الهند رأت بعد تردد في بادئ الأمر أن مشكلة القناة فرصة لكسب العالم الإسلامي وعزل باكستان عنه ونيل إعجاب شعوب آسيا وأفريقيا بل والشعوب الصغيرة في العالم الغربي^(٩٩). لقد جاءت سياسة الهند نحو مشكلة السويس خروجاً عن سياستها القائمة على إمساك العصا من المنتصف، ويبدو أن الهند قد بدأت تخشى من موقفها الواضح في مشكلة السويس على علاقتها بالغرب، ولذلك عملت على إعادة التوازن في علاقاتها بالطرفين فإن مالت نحو مصر ضد الغرب تعود وتسترضيه، وإن أغضبتة لا تواصل إحراجه بل تعود وتحاول إرضائه، ويمكن القول أن السياسة الهندية كان أساسها المصلحة الذاتية، والنفع المادي، لذلك كانت الهند ترى أنه يجب على مصر أن تسعى بكل قوة إلى حل سلمي وعدم إغلاق الباب في وجه الغرب للتوصل إلى تسوية عادلة منعاً للإحتمالات غير المرضية لها^(١٠٠). وهكذا، عملت السياسة الهندية على توظيف الأزمة لخدمة مصالحها وكسب الرأي العام العربي والإسلامي، والنيل من موقف باكستان في الوقت الذي حاولت فيه عدم الوصول إلى درجة كبيرة من اغضاب الغرب.

وبالرغم من الموقف الإيجابي لباكستان والذي قوبل بترحاب من مصر إلا أن تطورات أزمة القناة، والضغوط الغربية عليها، فضلاً عن تصريحات رئيس الوزراء الباكستاني الاستفزازية وغير الحكيمة والبعيدة عن اللياقة والدبلوماسية عملت على تعكير الأجواء بين مصر وباكستان مرة أخرى، وأتخاذ مصر مواقف تعبر بها عن غضبها من سلوك باكستان وارتمائها في أحضان الغرب. فبعد فشل انجلترا وفرنسا في معركتها السياسية ضد مصر خارج الأمم المتحدة لجأت الدولتان إلى تقديم شكوى لمجلس الأمن ضد مصر في ٢٦ سبتمبر، وذلك قبل الإقدام على العدوان العسكري على مصر الذي كان يجري التخطيط والاستعداد له على قدم وساق والذي بدأ فعلياً بهجوم اسرائيل على مصر فجر ٢٩ أكتوبر في إطار المؤامرة البريطانية الفرنسية الأسرائيلية المشتركة، وفي مساء ٣٠ أكتوبر وجهت بريطانيا وفرنسا انذار إلى كل من مصر والكيان الصهيوني بالابتعاد إلى عشرة أميال بعيداً عن جانب القناة، والقبول بقوات بريطانية فرنسية في منطقة القناة وذلك خلال ١٢ ساعة تنتهي ٦.٣٠ صباح الأربعاء ٣١ أكتوبر، وقد رفضت مصر الإنذار، وأقدمت بريطانيا وفرنسا على العدوان العسكري على مصر^(١٠١).

لقد أثار العدوان الثلاثي ردود فعل غاضبة في باكستان فاندلعت المظاهرات المننددة بالعدوان في المدن الرئيسية في باكستان، واستتكرت كل الأحزاب السياسية العدوان، وتوجهت المظاهرات الغاضبة إلى دار المنسوب السامي البريطاني، والسفارة الفرنسية في كراتشي لإعلان اعتراضهم ثم توجهوا إلى السفارة المصرية لإعلان تأييدهم لمصر، كما تظاهر الطلبة في كراتشي ولاهور **Lahore** وداكا **Dacca**^(١٠٢).

وقد تواصلت مظاهر الاحتجاج الشعبي فأضربت بعض المدن اضراباً تاماً، وقام الطلبة بمظاهرات عنيفة، وأحرق المتظاهرون في كراتشي صور رئيس الوزراء البريطاني والفرنسي، وأشعلت النار في مركز الاستعلامات

البريطاني، وفي داكا عاصمة باكستان الشرقية قذف المتظاهرون القنصلية الفرنسية بالحجارة^(١٠٣). هذا على الصعيد الشعبي أما عن رد الفعل الرسمي فقد ندد رئيس الوزراء الباكستاني بالعدوان، واستدعى سفراء أمريكا وانجلترا وفرنسا، وأبلغهم اهتمام باكستان بالموقف في مصر، وطالب بوقف الأعمال العدوانية فوراً، وأن تنسحب القوات الأجنبية من مصر، وأوضح أن باكستان مع حل سلمي للمشكلة بالتفاوض تحت إشراف الأمم المتحدة، وأنها لن تقبل اللجوء لاستخدام القوة^(١٠٤). وفي اجتماع يوم ٤/١١/١٩٥٦ مع الطلبة بكراتشي ندد رئيس الوزراء الباكستاني سهروردي **Suharwardy** بالعدوان على مصر، وقال إن ما يقوم به المعتدون دون التفات إلى نداءات أعضاء الأمم المتحدة قد صدم الرأي العام العالمي، وأكد أن باكستان لن تقف موقف المتفرج من هذه الكارثة بل ستمضي في محاولتها للوصول إلى حل سلمي يكفل سيادة مصر وسلامتها الإقليمية^(١٠٥). وكان التصريح الأقوى لرئيس باكستان اسكندر ميرزا الذي صرح "إن الضغوط الشعبية قد تفرض على حكومة باكستان أن تنسحب من الكومنولث حتى إذا أرادت هذه الحكومة عكس ذلك"^(١٠٦)، كما عقد حلف بغداد اجتماعاً في طهران في ٧ نوفمبر ناشد فيه بريطانيا وفرنسا وقف القتال وسحب قواتها من مصر^(١٠٧).

لقد كان الموقف الرسمي الباكستاني المعلن لا يعبر عن القناعة الحقيقية لقادة باكستان، وكذلك موقف حلف بغداد، والذي جاء نتيجة الضغط الشعبي فضلاً عن قرارات الأمم المتحدة المطالبة بوقف العدوان، وانسحاب القوات المعتدية من مصر، وتكشف محاضر اجتماعات حلف بغداد في ٧ نوفمبر حقيقة موقف قادة الحلف الأربعة الذين عقدوا اجتماعهم بدون بريطانيا الذين تخرجوا من دعوتها وقرروا أن يبعدها عن حلفهم ولو مؤقتاً لصعوبة استمرار اشتراكها بعد توطنها مع الكيان الصهيوني ضد مصر، وقد شارك رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الباكستاني في الاجتماع، وقد اقترح رئيس الوزراء الباكستاني

عقد حلف جديد يضم دولاً إسلامية جديدة، وحتى إذا غيرت بريطانيا موقفها فيجب ضم دول إسلامية إلى الحلف أو إلى حلف جديد، بل إن الرئيس الباكستاني أعلن أنه لا يرى بأساً من تأخر بريطانيا في الانسحاب من مصر كي يكون هناك وقت للإطاحة بعبدالناصر، وتظهر المناقشات محاولة الحلف إعطاء الانطباع بأن إيقاف إطلاق النار قد حدث بتأثيرهم مع إن اجتماعهم حدث بعد وقف إطلاق النار، وتظهر كلمات قائدي باكستان في الاجتماع بوضوح ارتمائهم في أحضان الغرب فيذكر اسكندر ميزرا أنه أخبر ممثلي الدول العربية أن الجامعة العربية هي مجموعة لا قوة لها إذا إنها مجموعة أصفار، وأن حلف بغداد لا يضعف الجامعة بل يقويها، وأن سياسة الحياد لا فائدة منها، وذكر أنه أخبر ممثلي الدول العربية بأنهم سينظرون في أمر إخراج بريطانيا من الحلف، وأن ممثلي الدول العربية قالوا أنهم سيكونون سعداء إذا خرجت بريطانيا، وأنهم جميعاً يريدون انهيار عبدالناصر^(١٠٨) لقد كانت مصر على علم بما دار في اجتماع الحلف في بغداد في طهران، ومحاولة ضم الدول الإسلامية إلى حلف بغداد أو إنشاء حلف جديد، وكذلك تصريحات سهروردي يوم ١٠ نوفمبر ١٩٥٦ التي تلتمس الأعذار للتدخل العسكري البريطاني الفرنسي، وتأكيد أنه بلاده سوف لا تتعد عن أصدقائها أو تقطع علاقاتها معهم، وأن مصر كانت تستعد للإستيلاء على إسرائيل، وأن مصر سوف تجد نفسها في عزلة، كما صرح وزير خارجية باكستان في لندن بأن باكستان ستعترف بإسرائيل^(١٠٩).

لقد كان لمواقف قادة باكستان أثرها على عبدالناصر الذي رفض مشاركة القوات الباكستانية في قوة الطوارئ الدولية التي ستتولى الإشراف على وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات المعتدية طبقاً لقرارات الأمم المتحدة في الوقت الذي وافقت فيه على مشاركة القوات الهندية، كما رفضت مصر استقبال رئيس الوزراء الباكستاني في القاهرة رغم توسط السعودية لإتمام الزيارة^(١١٠). لقد

أدى موقف عبدالناصر إلى حملة كبيرة في الصحف الباكستانية الكبرى ولدى الرأي العام الباكستاني الذي كان منذ أيام قلائل يعلن تضامنه بكل الوسائل على مصر ويعلن إستعداده للقتال معها، واتهمت الصحف الباكستانية عبدالناصر بأنه أصبح لعبة في أيدي الهند والاتحاد السوفيتي^(١١١). وأعلنت باكستان أنها ستعيد النظر في موقفها في ظل عدم التعاون من جانب مصر، وكتبت صحيفة الدون التي تعكس عادة سياسات الحكومة الباكستانية أن عبدالناصر ثبت حقيقة أنه ليس صديقاً لباكستان^(١١٢).

وبالرغم من إنتهاء أزمة السويس فقد ظلت العلاقات بين مصر وباكستان متوترة خاصة في ظل استمرار التصريحات الأستفزازية لسهروردي في مناسبات مختلفة، والتي حملت إهانة للدول العربية والتي وصفها بالأصفار، ومثل تصريحاته في يوليو ١٩٥٧م أثناء زيارته لأمريكا، والذي طالب فيها العرب بالاعتراف بإسرائيل لتسوية مشكلة الشرق الأوسط، واتهامه لمصر بالسير في ركاب الهند والاتحاد السوفيتي، وهي التصريحات التي خلقت انطباعاً بأنه يسعى ليصبح زعيماً إسلامياً^(١١٣).

والملاحظ أن هذه التصريحات على ما بها من أستفزاز كانت تعد في نفس الوقت خروجاً عن السياسة الباكستانية التقليدية خاصة فيما يتعلق بإسرائيل والتي كانت باكستان تفخر بعدم الاعتراف بها، وتأخذ على العرب تعاونهم مع الهند التي تعترف بها. ما كادت أزمة السويس تنتهي حتى عادت مشكلة كشمير لتفرض نفسها بقوة على الساحة الدولية بعد أن لجأت باكستان لعرض القضية على مجلس الأمن، ولكن قبل تناول تطورات عرض القضية على مجلس الأمن لابد من القاء الضوء على جذور هذه المشكلة.

فقد كانت الهند تحت الاحتلال البريطاني تنقسم إلى قسمين، الهند البريطانية التي تخضع للحكم البريطاني المباشر، والإمارات الهندية التي تتمتع بأستقلال ذاتي والتي ترتبط ببريطانيا بمعاهدات، وعندما تقرر تقسيم الهند فإن هذا

التقسيم انصب بالأساس على الهند البريطانية، وقد قام هذا التقسيم على أساس ديني، أما فيما يخص الإمارات فقد اختلف الوضع فقد كان من حق الإمارات الاستقلال أو الانضمام إلى إحدى الدولتين، وقد نصح اللورد مونتباين **Mountbatten** الحاكم العام للهند حكام الإمارات بأن يراعوا الاعتبارات الجغرافية، والعوامل الاقتصادية والاستراتيجية، ورغبات الشعوب عند الانضمام لإحدى الدولتين وبالرغم من العدد الكبير للإمارات والتي تزيد عن ٥٥٠ إمارة فإنها قد انضمت لإحدى الدولتين بسهولة دون أي مشكلات باستثناء ثلاث ولايات هي كشمير وجوناغده **Junagadh** وحيد آباد **Hyderabad** وبالنسبة لولايتي جوناغده، وحيدر آباد فقد كان حاكماها من المسلمين، وأغلبية الشعب من الهندوس، أما في كشمير فقد كان حاكمها هندوسياً، وأغلبية السكان من المسلمين، وقد ثار عليه شعبه نتيجة سياسة الاضطهاد والتكيل التي اتبعتها، وقد دخل رجال القبائل من باكستان إلى كشمير لمساعدة إخوانهم، وقد اضطر حاكم كشمير هاري سينج **hari singh** للفرار من عاصمة كشمير سرينجار **Srinagar**، وطلب المساعدة من الهند التي لم توافق على مساعدته إلا بعد توقيع طلب الانضمام إليها وقد أدى تدخل الهند إلى اندلاع الحرب بين الهند وباكستان، وانتهى الأمر بسيطرة الهند على ثلثي كشمير، وباكستان على ثلثها الباقي، وقد عرض النزاع على الأمم المتحدة، واتخذ مجلس الأمن عدة قرارات أهمها القراران اللذان صدرا في ١٣ أغسطس ١٩٤٨م، و٥ يناير ١٩٤٩م، ويتكون قرار ١٣ أغسطس من ثلاثة أجزاء، الأول يدعو إلى وقف إطلاق النار، والثاني ترتيب انسحاب القوات بكافة أنواعها من كشمير، والثالث إجراء استفتاء لتقرير مصير الولاية، ولم ينفذ من القرار إلا وقف إطلاق النار في أول يناير ١٩٤٩م، وظل النزاع قائماً بين البلدين حتى الآن^(١٤).

لقد جاء طلب باكستان بعد أن ظلت المشكلة تراوح مكانها منذ صدور قرارى مجلس الأمن في ١٣ أغسطس ١٩٤٨م، و٥ يناير ١٩٤٩م حيث لجأت

الهند إلى سياسة التسوية والمماطلة ومحاولة فرض الأمر الواقع في كشمير وبالرغم من المحاولات المتعددة من جانب وسطاء الأمم المتحدة، وإصدار مجلس الأمن عددًا من القرارات بخصوص المشكلة إلا أن كل الجهود فشلت في تطبيق هذه القرارات، وانتهت كل المحاولات التي جرت من عام ١٩٤٨م حتى ١٩٥٣م بالفشل^(١١٥). وفي عام ١٩٥٣م حدث تطور في مشكلة كشمير حيث التقى نهرو ورئيس الوزراء الباكستاني في لندن في يونيو ١٩٥٣م أثناء حضور حفل تتويج ملكة بريطانيا، ودار حوار حول مشكلة كشمير ثم حدث لقاء بين الطرفين في كراتشي ثم في نيودلهي في نفس العام^(١١٦).

وقد أثمرت اللقاءات بين الطرفين على اتفاق في ٢٢ أغسطس ١٩٥٣م في نيودلهي نص على تعيين مدير للإستفتاء في كشمير في آخر أبريل ١٩٥٤م تكون مهمته اقتراح ما يراه لإجراء استفتاء حر نزيه في كشمير كلها^(١١٧). وقد قوبل الاتفاق بشك كبير في باكستان فقد رفضت الهند من قبل جهود الأمم المتحدة لإنفاص جيوشها في كشمير لإعداد العدة للإستفتاء، ومن الواضح إنه كانت هناك دوافع للهند وراء هذا الموقف أهمها تحويل قضية كشمير إلى قضية ثنائية بين الهند وباكستان بعيدًا عن الأمم المتحدة^(١١٨). كما جاء الاتفاق في ظل توتر الأحوال داخل كشمير والذي كان له انعكاس على باكستان، فأرادت الهند تلطيف الأجواء المتوترة، وقد انتهى الأمر وكما كان متوقعًا إلى الفشل حيث اعتبرت الهند أن دخول باكستان الأحلاف الغربية خطر عليها، وصرح نهرو في مارس ١٩٥٤م أن تقديم المعونات العسكرية لباكستان غير جوهريًا وضع قضية كشمير، وأهدر النتائج التي توصلت إليها المفاوضات السابقة^(١١٩).

وبالرغم من أن أزمة كشمير وصراعها مع الهند كانت عاملاً أساسيًا في دخول باكستان التحالفات الغربية إلا أن باكستان لم تستفد كثيرًا من ذلك لأن الهدف الرئيسي لهذه التحالفات كان الوقوف ضد الاتحاد السوفيتي، ولذلك باءت

جهود باكستان للحصول على مناصرة حلف السياتو لموقفها في كشمير بالفشل وحرصت بلاغات الحلف على عدم اقحامه في هذه المشكلة والاكتفاء بالتوجيه بتطبيق قرارات الأمم المتحدة حول المشكلة^(١٢٠). لقد أدت مراوغات الهند، وإخفاق جهود الأمم المتحدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن حول كشمير، وفشل المفاوضات الثنائية بين البلدين، وعدم تأييد حلف السياتو لباكستان إلى خيبة أمل باكستان التي رأت أن تعرض الأمر على مجلس الأمن من جديد، وتشير وثائق الخارجية المصرية إلى تردد الأنباء في باكستان عن لجوئها إلى مجلس الأمن طوال أشهر أبريل ومايو ويونيو ١٩٥٦م^(١٢١).

ويبدو أن اندلاع مشكلة السويس التي استحوذت على اهتمام العالم قد حالت دون عرض باكستان الأمر على مجلس الأمن، ولكن مع إنتهاء الأزمة رأت باكستان عرض القضية على مجلس الأمن في يناير ١٩٥٧م، فهل هناك علاقة بين عرض القضية ومشكلة السويس ؟

مع الرغبة الحقيقية لدى باكستان لرفع القضية لمجلس الأمن قبل مشكلة السويس إلا أنه من المؤكد أن هذه المشكلة وما صاحبها من أحداث وترتب عليها من نتائج كان له أثر كبير في مسارعة باكستان إلى عرض القضية على مجلس الأمن، ويمكن إرجاع العوامل التي أدت إلى عرض الأمر على مجلس الأمن بعد إنتهاء مشكلة السويس إلى العوامل الآتية:-

-عوامل داخلية : تتمثل في

محاولة صرف نظر الشعب الباكستاني عن سوء الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار في السياسة الخارجية، وعدم مسايرة الشعب للحكومة في سياستها القائمة على الأحلاف والأنحياز للغرب خاصة في أزمة قناة السويس، وقد عملت الحكومة على استغلال رفض مشاركة قوات باكستانية في قوات الطوارئ الدولية-كما مر بنا- للتشكيك في موقف مصر من كشمير، وتأييدها للهند^(١٢٢).

-عوامل خارجية: تتمثل في

- ١- استعداد الهند لإعلان الموافقة على ما قرره الجمعية التأسيسية في كشمير بالانضمام للإتحاد الهندي يوم ٢٦ يناير ١٩٥٧ فأرادت قطع الطريق عليها بقرار من مجلس الأمن.
 - ٢- يبدو أن بريطانيا شجعت باكستان على إثارة القضية حتى تنتقم من الهند وتضعها في موقف حرج كما أخرجت الهند بريطانيا وفرنسا بمطالبتها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالانسحاب من مصر، وربما أيضاً أرادت بريطانيا إحراج أمريكا التي ستجد نفسها في موقف حرج وستضطر للاختيار بين باكستان والهند، وستضطر للوقوف مع باكستان.
 - ٣- إضعاف النصر السياسي الذي أحرزه نهرو بموقفه من أزمة السويس فلو صدر قرار من مجلس الأمن ورفض نهرو تنفيذه فهذا يظهر أن نهرو يقيس الأمر بمقياسين ويكيل بمكيالين.
 - ٤- إيجاد حالة من عدم الاستقرار بين شعب كشمير بإرسال رسالة أن باكستان لم تتخل عنهم مما يدعم حركة المقاومة ضد الحكم الهندي^(١٢٣).
- لقد كان طرح موضوع كشمير على مجلس الأمن يفرض على مصر اتخاذ موقف واضح من هذه المشكلة فهل تحافظ مصر على موقفها الثابت منذ نشأة المشكلة أم تتخذ موقفاً مغايراً على ضوء المستجدات على الساحة السياسية وأهمها موقف الهند المؤيد لمصر من مشكلة السويس، وموقف باكستان المناوئ لمصر، وانغماسها في الأحلاف الغربية وتوتر العلاقات بين البلدين؟
- لقد كان موقف مصر الثابت منذ نشأة مشكلة كشمير هو الحياد التام والمطلق تحقيقاً لمصالحها، وحتى لا تغضب أحد الطرفين مع إيمانها بعدالة موقف باكستان من المشكلة لكن مصر كانت تدرك أن تأييدها لباكستان لن يفيدها في شئ في الوقت الذي يضر بمصر، ولذلك عملت مصر على تحقيق التوازن في علاقتها مع الدولتين، ومراعاة حساسية هذه القضية

لكليهما، وتجنب اتخاذ موقف محدد يفسر أنه لصالح أحد الطرفين على حساب الطرف الآخر^(١٢٤).

ويبدو أن هذا الرأي كان السائد داخل أروقة السياسة المصرية خلال عرض هذه القضية بالرغم من المتغيرات التي حدثت، فقد حاولت الهند استثمار موقفها المؤيد لمصر في أزمة القناة لكسب تأييد مصر لموقفها من المشكلة فقد طالبت الخارجية الهندية مصر بمساعدتها، والتدخل لدى الدول العربية الحليفة من أجل مساندة الهند لأن الغرب يريد الانتقام من الهند لدعمها مصر في أزمة القناة، وتحطيم مركز نهرو، وأن الغرب يثير مشكلة كشمير بهدف إعادة النفوذ الغربي في آسيا وأفريقيا، وإضعاف الدول المحايدة بقصد ضمها إلى الأحلاف، وقد أوضح السفير المصري في الهند لوكيل وزارة الخارجية الهندية أن الحكومة والشعب المصري يقدران مساندة الهند لمصر، وأن الصحافة المصرية أوضحت جلياً تأييد مصر للهند، وأنها كشفت نيات المستعمرين وأهدافهم من إثارة مشكلة كشمير^(١٢٥).

ومن المهم التوقف على ما ذكره السفير المصري في الهند من تأييد الصحافة المصرية للهند وأهداف الغرب من إثارة المشكلة، فمن الواضح أن مصر كانت ترى أن الغرب وخاصة بريطانيا لها دور في دفع باكستان لعرض الأمر على مجلس الأمن كما كان مر بنا لكن هذا شئ وتأييد موقف الهند من المشكلة شئ آخر لقد كان للسفير المصري في الهند رأي مختلف حول مشكلة كشمير، والسياسة التي يجب أن تتبعها مصر حيال هذه المشكلة، وهو رأي يمثل انقلاباً على السياسة المصرية الثابتة تجاه المشكلة فقد طالب السفير في تقرير إلى وزارة الخارجية باتخاذ مصر جانب الهند، وأن موقف مصر يجب أن يتحدد على أساس المصلحة وليس من الأحق من الدولتين، وعلى الدولة التي ينتظر أن تنتصر في النزاع، وعدم

المضاربة على الجواد الخاسر، وأن الأجدر تأييد الهند لأن موقفها القانوني أقوى من موقف باكستان، وأن الغرب يضغط على الهند لتحطيم نهرو، وأن سياسة باكستان معادية لمصر وأنه لا أمل في حكام باكستان، وأن ميل شعب باكستان نحو إخوانه المسلمين في مصر ليس له أثر حقيقي على الحكومة الباكستانية في موقفها من مصر، ورأى السفير أن وقوف الدول العربية الصديقة إلى جانب الهند سيؤدي إلى إنهاء النظام الحالي في باكستان وطالب بتأييد مصر للهند واقناع الدول العربية ألا تسرع في تأييد باكستان، وأن على مصر أن تفصح عن موقفها النهائي إذا اقتضى الأمر ذلك لو عرض أمر كشمير على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وأكد السفير أنه لا يجب أن نحدد موقفنا من المشكلة على أساس الاعتبارات الدينية وحدها^(١٢٦).

من الواضح، أن ما ذكره السفير كان لا يستقيم مع الموقف الرسمي المصري فضلاً عن أن بعض الآراء التي عرضها هي محل نظر، فالحقيقة أن الموقف القانوني للهند لم يكن الأقوى فالدبلوماسية المصرية كانت ترى عدالة موقف باكستان، وأن الهند هي التي تتهرب من إجراء الاستفتاء في كشمير لعدم ثقتها في نتائجه، كما أن قضية كشمير هي قضية وطنية محل إجماع في باكستان حتى لو كان للغرب دور في إثارتها كما أن فكرة عرض القضية على مجلس الأمن كانت تتردد في باكستان قبل أزمة السويس، أما عن البعد الإسلامي.

فالواقع، أن مصر اتخذت موقفاً يعبر عن المصلحة الوطنية مع عدم إهمال البعد الإسلامي، ولو كانت مصر تتطلق فقط من البعد الإسلامي لأيدت باكستان. أما عن موقف باكستان من مصر في أزمة القناة فقد خلط السفير بين نظام الحكم والدولة فالأنظمة متغيرة وتبقى الدولة والشعب، وقد كان الشعب الباكستاني مؤيد لمصر في قضاياها ومنها أزمة السويس.

والملاحظ ترديد السفير أقوال وكيل وزارة الخارجية الهندي عند لقائه بالسفير عن رغبة الغرب في تحطيم نهرو، وطلبه تدخل مصر لدى الدول العربية الصديقة لتأييد الهند، ونظرًا لخطورة ما جاء في تقرير السفير المصري بالهند فقد أشر وكيل وزارة الخارجية المصري بعرض الأمر على السيد نائب الوزير والوزير، وأكد على رأيه وهو عدم التدخل^(١٢٧). كما رأت وزارة الخارجية المصرية ردًا على لقاء وكيل وزارة الخارجية الهندي مع السفير المصري في الهند اتباع سياسة الامتناع عن التدخل في هذا النزاع وعدم تدخل مصر لدى الدول العربية بما يتفق مع السياسة المصرية تجاه هذه المشكلة^(١٢٨).

وقد انتهت وزارة الخارجية إلى تبني تقرير السفارة المصرية في كراتشي حول المشكلة والذي كان يتسق مع السياسة المصرية، وأرسلته إلى مدير مصلحة الاستعلامات والذي يقوم على مراعاة مصلحة مصر وسياستها المستقبلية، وعدالة موقف باكستان، وفي نفس الوقت عدم اغضاب الهند أو التخلي عن مساعداتها القيمة لقضايا مصر، وأن على مصر أن تتحاشى أن يسجل عليها خذلانها لقضية عادلة أو وقوفها ضد مبدأ تقرير المصير الذي تطالب به باكستان لكشمير أو اتخاذ موقف عدائي من دولة إسلامية في صراعها مع دولة هندوكية، وأن مصر دولة إسلامية وقد تتطور الأمور في المستقبل إلى نوع من الترابط بين الدول الإسلامية، وبناء على ذلك يجب أن تلتزم مصر موقف الصمت والابتعاد عن المواقف التي يتعين فيها القطع برأي تجاه هذه المشكلة^(١٢٩).

وتطبيق لهذه السياسة تحاشت مصر القطع برأي يؤخذ عليها فعلى صعيد مجلس الأمن التي لم تكن مصر عضوًا به ظلت القضية داخل نطاق مجلس الأمن ولم تنتقل للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث كان على مصر في هذه الحالة أن تأخذ موقفًا محددًا

والواقع، أن عرض القضية على مجلس الأمن انتهى إلى تجميد الوضع، ورغم ما بدا من تأييد الغرب لموقف باكستان إلا أن الحرب الباردة ألقت بظلالها على المشكلة نتيجة انحياز الاتحاد السوفيتي إلى جانب الهند فضلاً عن أن الغرب لم يشأ أن يصل إلى درجة كبيرة في تأييد باكستان بدرجة تدفع الهند إلى الأنزلاق نحو الاتحاد السوفيتي فضلاً عن تعنت الهند في قبول التوصيات الدولية لحل المشكلة رغم ما أبدته باكستان من مرونة. لقد قرر مجلس الأمن عقد جلسة في ١٦ يناير ١٩٥٧م للنظر في قضية كشمير بناء على طلب باكستان وقد أصدر مجلس الأمن قرار في ٢٤ يناير ١٩٥٧م نص على ابقاء الوضع في كشمير على ما هو عليه حتى ينتهي المجلس من نظر النزاع، وعدم الاعتراف بأي تصرف من جانب المجلس التأسيسي في كشمير، وأن أي تصرف من هذا المجلس لن يترتب عليه تغيير في الوضع القائم^(١٣٠).

ولقد جاء هذا القرار ليحقق انتصاراً معنوياً لباكستان حيث تجاهل الجمعية التأسيسية في كشمير ووضع الهند في مأزق إذا تجاهلت القرار، وخالفت قرار مجلس الأمن وبالرغم من هذا الانتصار الأدبي الذي جرد أي قرار للمجلس التأسيسي في كشمير الخاضع للنفوذ الهندي بالإنضمام للهند من أي شرعية إلا أن هذا القرار لم يحل المشكلة ولم يتطرق لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بكشمير، وعندما تقدمت بريطانيا نيابة عن بعض الدول ومنها أمريكا في ١٤ فبراير ١٩٥٧م بإقتراح تضمن نزع السلاح في كشمير وأرسال قوة دولية إليها اعترض الاتحاد السوفيتي وأستخدم حق الفيتو ضد المشروع^(١٣١). وأمام الرفض السوفيتي تم تقديم مشروع جديد وافق عليه المجلس في ٢٨ فبراير وامتنع الاتحاد السوفيتي عن التصويت عليه نص على ارسال جارنج Jarring رئيس مجلس الأمن ومندوب السويد إلى شبه القارة الهندية ليدرس مع الهند وباكستان أي مقترحات

يراهنا تساعد على ايجاد حل للنزاع حول كشمير مع الأخذ في الاعتبار القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الأمن، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن في موعد لا يتجاوز ١٥ أبريل (١٣٢).

وقد انتهى جارنج من مهمته وقدم تقريره آخر أبريل حيث أوضح صعوبة إجراء استفتاء في كشمير بسبب النعرات الدينية وانضمام باكستان للأحلاف وتغير الظروف وطول الوقت، واقترح لجنة للتحكيم للنظر فيما إذا كان تم تنفيذ الجزء الأول من قرار مجلس الأمن حول كشمير أم لم ينفذ، وتكليف الدولتين بتنفيذ ما لم ينفذ من هذا الجزء، وقد قبلت باكستان مبدأ التحكيم بعد تردد بينما رفضته الهند (١٣٣)، وبعد مناقشات مطولة عقب تقديم جارنج تقريره أصدر مجلس الأمن في ٢ ديسمبر قرار ناشد فيه الهند وباكستان الامتناع عن أي إجراء من شأنه زيادة خطورة الموقف، وتهيئة الجو الملائم لاستئناف المفاوضات بينهما كما طلب مجلس الأمن من فرانك جراهام Frank Graham الأمريكي الجنسية زيارة كل من الهند وباكستان وتقديم التوصيات المناسبة لتنفيذ قرارات لجنة الأمم المتحدة حول كشمير (١٣٤).

وقد قدم جراهام تقريره إلى مجلس الأمن في مارس ١٩٥٨م، والذي تضمن عدة توصيات تقوم على إجراء مباحثات بين الهند وباكستان تحت إشرافه، وتنفيذ الجزء الثاني من قرار ١٩٤٨م، والذي ينص على إخلاء باكستان الجزء الذي تحتله من كشمير وسحب الهند أغلب جيشها من الجزء الذي تحتله من الولاية، وقد وافقت باكستان على التوصيات من حيث المبدأ، بينما رفضتها الهند (١٣٥). وهكذا، راوحت قضية كشمير مكانها بعد قرارات ومناقشات استمرت ما يقرب من عام ونصف تجنبت فيها مصر اتخاذ موقف محدد من هذه القرارات والمناقشات، وقد اتخذت نفس الموقف الملتزم بالحياد من طلبات كل من الهند وباكستان للتدخل لصالحها فقد

تجاهلت كما مر بنا طلب الهند تأييد مصر لها والسعي لدى الدول العربية الصديقة لمساندتها، وعندما قدمت الهند مذكرة لمصر توضح وجهة نظرها في المشكلة وطلبت من مصر إرسال صورة منها إلى وفدها في الأمم المتحدة بمناسبة نظر مجلس الأمن للمشكلة في سبتمبر ١٩٥٧م، اقترحت وزارة الخارجية المصرية الامتناع عن التصويت إذا عرضت القضية على الأمم المتحدة^(١٣٦). وعندما تقرر عرض مشكلة كشمير على مجلس الجامعة العربية يوم ٨ مارس ١٩٥٨م طلبت مصر من مندوبها في الجامعة العربية العمل على تأجيل النظر في المشكلة على أساس أن المشكلة معروضة على مجلس الأمن، بالإضافة إلى أن سفير باكستان في القاهرة طلب عدم إثارة القضية في مجلس الجامعة لأن القضية قيد البحث في مجلس الأمن^(١٣٧).

وتمسكت مصر بنفس الموقف عندما طالب رئيس وزراء باكستان مالك فيروز خان **Malik Fairoz Khan** الذي خلف سهروردي في رئاسة الوزراء في أكتوبر ١٩٥٧ من عبدالناصر في مايو ١٩٥٨م أن يبذل نفوذه لدى الاتحاد السوفيتي لمنع استخدامها حق الفيتو عندما يعود مجلس الأمن لنظر قضية كشمير حيث تم تجاهل رجاء رئيس الوزراء الباكستاني لعبدالناصر^(١٣٨).

وهكذا، انتهت قضية إثارة مشكلة كشمير على مجلس الأمن، ودخلت المشكلة مرحلة التجميد دون أن تخسر مصر صداقة الهند أو تزيد من توتر علاقاتها مع باكستان بفضل سياسة الحياد التي اتبعتها مصر حيال هذه المشكلة. وكان استمرار سياسة باكستان القائمة على توسيع حلف بغداد وضم دول عربية وإسلامية إليه فضلاً عن التصريحات من الجانب الباكستاني التي تعرض بمصر دافعاً لاستمرار التوتر في العلاقات بين مصر وباكستان وبالرغم من إبداء رئيس الوزراء الباكستاني مالك فيروز خان رغبة حكومته في تحسين العلاقات مع مصر إلا أن عبدالناصر رأى

أن تحسين العلاقات مع باكستان يقوم على ما تبديه باكستان من أعمال تثبت هذا الاتجاه^(١٣٩).

ومن الواضح، أن سياسة باكستان كانت لا تسير في الاتجاه الذي يدفع بتحسين العلاقات مع مصر، فمع نهاية أزمة السويس وفي بداية عام ١٩٥٧م ظهر مبدأ إيزنهاور **Eisenhower** حيث رأت أمريكا أن هناك فراغاً في الشرق الأوسط نتيجة عجز بريطانيا عن تولي مهمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وأن السوفيت قد يستغلون الفرصة للسيطرة على المنطقة، وأنه يجب ملء هذا الفراغ قبل أن يسارع الاتحاد السوفيتي إلى ملئه^(١٤٠). وقد رفض عبدالناصر مبدأ إيزنهاور، وأعلن رفضه وجود منطقة نفوذ أمريكية أو سوفيتية في الشرق الأوسط، وأن مبدأ إيزنهاور لا يعدوا أن يكون محاولة من جانب أمريكا لعزل مصر، والقضاء على زعامتها للقومية العربية^(١٤١).

وقد لقي مبدأ إيزنهاور ترحيب دول حلف بغداد، والتي أعلنت أمريكا في ٢٢ مارس ١٩٥٧م الانضمام إلى لجنته العسكرية للحلف^(١٤٢)، كان استمرار باكستان في هذه السياسة عائقاً أمام تحسين العلاقات مع مصر، ولكن حدث في النصف الثاني من عام ١٩٥٨م مستجدات كانت تصب في خانة تحسين العلاقات بين مصر وباكستان ففي ١٤ يوليو ١٩٥٨م قامت الثورة في العراق، كان أحد أهم أسباب الثورة حلف بغداد الذي رأى الثوار أنه كبل استقلال العراق، وحول العراق كله إلى قاعدة جوية بريطانية^(١٤٣). لذلك كانت الثورة ضربة قوية لحلف بغداد بالرغم أن النظام الجديد في العراق لم ينسحب من الحلف مباشرة، وانتظر حتى تستتب له الأمور، وتكتسب الثورة الشرعية الدولية ثم أعلن انسحابه من حلف بغداد في مارس ١٩٥٩م^(١٤٤).

ثم جاء التطور الجوهري والأساسي في باكستان بوقوع الانقلاب العسكري في أكتوبر ١٩٥٨م، ففي ٧ أكتوبر تمكن الرئيس الباكستاني إسكندر ميرزا بمساعدة أيوب خان وزير الدفاع من حل البرلمان ومجالس نواب المقاطعات، وأعلن الأحكام العرفية، وألغى الدستور، وعين أيوب خان حاكماً عرفياً لباكستان، ولكن حدث الخلاف بين الرجلين، وقام أيوب خان في ٢٨ أكتوبر بنفي إسكندر ميرزا إلى لندن وتعيين نفسه رئيساً لباكستان^(١٤٥). وقد أعقب تولي أيوب خان تغيير في السياسة الباكستانية التي أصبحت أكثر استقلالية، وعملت على تحسين العلاقات مع مصر^(١٤٦). وهكذا، مع النظام الجديد في باكستان بدأ التحسن في العلاقات بين البلدين لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات بينهما.

هوامش البحث

- ١- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ١٩٨، ملف ٢/٥٣/٧٣ ج١، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من وزارة الخارجية بشأن تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الهند وباكستان، أغسطس ١٩٤٧.
- 2-Saeeduddin, Ahmed :Pakistan's relation with Egypt 1947-1971 ph.D. Punjab University 1982, p60
- ٣- الدولة المصرية: مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الأمم المتحدة المعقودة بنيويورك (١٦ سبتمبر - ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧)، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٨٥-٨٦
- ٤- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ٢٥٧، ملف ١/١١٧/٣٨، معاهدة الصداقة بين مصر وباكستان الموقعة بالإسكندرية في ١٩٥١/٨/٢٨.
- ٥- إحسان حقي : باكستان ماضيها وحاضرها، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٨٥-١٨٨ .
- William , russell Ryan : What do we get from Pakistan major shifts in U.S – pakistan relation 1943-1982, M.A , clemson university , 2007 , p17; Alavi , Hamza : Pakistan – U.S military Allianc , economic and political weekly , vol .33 , No.25, (jun.20-26, 1998), P. 1551.
- ٦- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة ٧٠٩، ملف ٢٣٣/ ١/٧، تقارير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية المصرية في ١٩٥٢/١/٢٤، ١٩٥٢/٢/٢، ١٩٥١/١١/٢٤
- 7- Saeeduddin,Ahmed: Op.cit,pp 88-92
- ٨- رسالة باكستان، أعداد ٥١، ٥٢، ٥٣، السنة الثالثة، ١٩٥٢. الكومنولث: منظمة دولية لمجموعة من الدول المستقلة والوحدات السياسية الأخرى التي عاشت تحت الحكم البريطاني، وتشمل بريطانيا ومعها ٥٣ دولة مستقلة، و ٢٥ وحدة سياسية تشمل المقاطعات والمناطق الواقعة تحت الحماية البريطانية، وينظر إلى الكومنولث على أنه بمثابة ناد يتفق الأعضاء به في مناقشة الأفكار والمبادئ والقضايا العالمية، ولكن لايلزم أحدهم بتنفيذها. انظر؛ www.marefa.org .
- ٩- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ٣٩٢، ملف ٨٤/٢١/٢٧، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٢/٨/١١.
- ١٠- نفس المصدر، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٢/٧/٣٠.
- ١١- نفس المصدر، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٢/٨/١١.
- 12-Khan Hafeez – ur-rahman:pakistan's relation with the U.A.R, Pakistan Horizon, vol.13, No.3 (third quater,1960), p.214.
- ١٣- رسالة باكستان، عدد (٧٨)، السنة الرابعة، ١٩٥٣/٢/١٦.
- 14-Saeeduddin,Ahmed :op.cit, p107.
- 15-Ibid:p.103
- ١٦- محمد عبدالحميد أحمد الحناوي : معركة الجلاء ووحدة وادي النيل ١٩٤٥-١٩٥٤، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٣٢٦-٣٢٧؛ وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢١٥.

- ١٧- محمد بدر الدين مصطفى: المفاوضات المصرية - البريطانية ١٩٥٣-١٩٥٤ دراسة في منهجية المفاوضات الدولية، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٨٢-٨٣.
- ١٨- عبدالفتاح أبو الفضل: مصر والسودان بين الوثام والخصام، كتاب الحرية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٨٢-٨٣.
- 19- Choudhri, Mohammed Ahsan : New Egypt and the west, Pakistan Horizon, vol.9, No.3, (Sptember, 1956), p.133
- ٢٠- رسالة باكستان العددان، ٧٩ و ٨٠، السنة الرابعة، ١٦ مارس ١٩٥٣
- 21- Saeeduddin, Ahmad: Anglo - Egyptian dispute and Pakistan horizon , vol.43, No.3, (July, 1995).
- ٢٢- يبدو أن مصر كانت تخشى أن تتحول أمريكا إلى طرف ثالث في المفاوضات، كما كانت تخشى من طبيعة العلاقات الخاصة بين أمريكا وبريطانيا، وعدم قدرة أمريكا على الضغط على بريطانيا. ومع ذلك، فإن مصر حاولت ولكن بشكل أقل من بريطانيا التأثير على أمريكا للحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية لمقاومة السياسة البريطانية التي حاولت ربط المساعدات بالاتفاق مع مصر، وقد اتخذت محاولات التأثير طرق الاقتناع والتلويح بالاتجاهات الودية تجاه أمريكا، وأحياناً التلويح بالتحويل للحياد، وإبداء الاستياء من السياسة الأمريكية. انظر؛ محمد بدر الدين مصطفى: مرجع سابق، ص ١٥٤-١٥٥، ١٧٦-١٧٧.
- 23- Foreign Relation of us 1952- 1954- Near Middle -East , vol. 1x , Memorandum of conversation prepared in the embassy in Pakistan Karachi , may 23, 1953
- 24- Saeeduddin , Ahmad : Anglo - Egyptian , p.66 -
- ٢٥- محمد بدر الدين مصطفى : مرجع سابق، ص ١١٦ .
- ٢٦- محمد حسنين هيكل : ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٠٠ .
- 27- Saeeduddin Ahmed Anglo- Egyptian , p. 66.
- ٢٨- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة ٧٠٩، ملف ١/٧/٢٣٣، تقرير من السفارة المصرية في كراشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٣/٩/٢٣.
- ٢٩- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة ٢٤٧، ملف ٣٠/٢٦/٢٨، تقرير من السفارة المصرية إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٤/٣/٦.
- ٣٠- جرت عدة محاولات لتكوين منظمة الدفاع المشترك قبل عام ١٩٥١ عن طريق ربط مصر بعجلة الأحلاف الغربية. عن منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط. انظر؛ عبد الحميد عبدالجليل أحمد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١- ١٩٦٣)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٠٠-١٠٢، ١٠٨-١١٤؛ محمد فريد حشيش: حزب الوفد ١٩٣٦-١٩٥٢، ج ٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٨٢-٢٨٤.
- 31- Quserhi , Khilda :Pakistan and the Middle East, Pakistan Horizon , vol.19.2, (second Quarter ,1966), pp 156-166.
- 32- Yeasilbursa , Behcetk : The American concept of The " Northern Tire " defence project and the signing of Turco - Pakistan agreement , 1953-1954 , Middle eastern. Vol. 37, No.3 (Jul.2001), p. 961.

- ٣٣- عبدالروؤف أحمد عمرو : تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩-١٩٥٧، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٤٥.
- ٣٤- هيكل : مرجع سابق، ص ٣٦٣.
- ٣٥- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ٧٠٩، ملف ١/٧/٢٣٣، إدارة الشؤون السياسية، قسم آسيا، تقرير من صلات مصر ودول العالم، اعداد د.عبدالوهاب عزام سفير مصر في باكستان، فبراير، ١٩٥٤.
- ٣٦- نفس المصدر، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٤٩/٣/٢٦.
- 37- Rizvi, Hasan - Askari: Ideology and foreign Policy , Asian Affairs ,Vol.10, No.1 (spring , 1983) PP48 – 49
- 38-Choudhri,Mohammed Ahsan:Pakistan and the muslim world,Pakistan Horizon,vol.10, No.3 (september,1957)pp.156-166 , Qureshi,khalida:op.cit,pp157-158
- 39-Naveed , Ahmed:The Non – Aligned movement and Pakistan, Pakistan Horizon:Vol. 32 , No. 4 , pakistan foreign policy (Fourth Quarter , 1939) p80, Alavi,Hamza:op.cit, p1552
- ٤٠- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ٨٥، ملف ٨/١/٦١/٤، إدارة الشؤون السياسية - قسم آسيا، مذكرة بشأن دعوة رؤساء ووزراء الحكومات الإسلامية للتشاور في مؤتمر كراتشي، مايو، ١٩٥٢، Swami, Preveen : India , Pakistan and The Secret Jihad the covert war in Kashmir , 1947 – 2004 , London, 2007 , P31 , Rizve , Hasan – Askari. op. cit , PP 50-51
- ٤١- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ٧٠٩، ملف ١/٧/ ٢٣٣، إدارة الشؤون السياسية، العلاقات بين مصر والباكستان ٢٢ فبراير، ١٩٥٣،
- 42-Saeeduddin , Ahmed : Pakistan's Relations , p 81
- ٤٣- كان هاجس سعي باكستان لزعامة العالم الإسلامي قائماً منذ نشأتها، فقد ذكر الملك فاروق لأحد قادة حزب الرابطة الإسلامية الباكستاني "لم يولد الإسلام في ١٤ أغسطس ١٩٤٧" وهو يشير بذلك إلى تاريخ قيام باكستان انظر :
- 44-Swami, Preveen:op. cit , p.31
- ٤٥- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري، محفظة ٧٠٩، ملف ١/٧/٢٣٣، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١/٧/١٩٥٤،
- Naveed , Ahmed : op.cit , p80, Alavi , Hamza op.cit , p1552
- 46- Ensley ,chad w : Dangerous liaisons in the U.S, Pakistan alliance a cuse of Indo – Pakistan conflict,M.A , Georgetown university , 2011, P17
- 47- Wielliam , Russell Ryan : OP. Cit , P18
- 48-Yesilbursa , Behceth : OP. cit , P 73
- ٤٩- في ظل انقسام الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين، الغربي والسوفييتي، استطاعت الشيوعية الانتصار في الصين عام ١٩٤٩، أما كوريا فقد انقسمت إلى قسمين، القسم الشمالي شيوعي والجنوبي غربي وقد أقدمت كوريا الشمالية على غزو كوريا الجنوبية وهو ما دفع أمريكا إلى خوض الحرب ضد الزحف الشيوعي من خلال الأمم المتحدة، وقد انتهت الحرب بين الطرفين بعقد هدنة في ٢٧

- يوليو ١٩٥٣ ظلت بمقتضاها كوريا مقسمة إلى كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. انظر: عبدالعزيز نوار :
وعبدالمجيد نعمي :تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٨٣، ص
٢٥٩-٢٦٢.
- 50- Naved , Ahmed : Pakistan – Turkey relations , Pakistan Horizon , Vol 34 , No. 1 ,
The inter – Relation of muslim states and Pakistan (first quarter , 1981) P.110;
Qureshi , Khalida : Op. cit , p 245.
- ٥١- محمد نعمان جلال:العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،
١٩٩٨، ص ٣٦.
- 52-Sultan, Afroz : U.S. – Pakistan relation ,1943-
53-1960, PH.D , Kansas university 1985, p245
54- F.R.U. S. 1952-1954. vol. Ix.memorandum of
55- conversation by the counselor in Pakistan (macarthur) Karachi , may , 24 , 1953.
56- Sultane , Afroz : Op. cit , PP 245 – 247
57- Ensley , chad W : op. Cit , p16
58-F.R.u. s. 1952-1954. vol. Ix.Telagram from the charge in India (mills) to the
department of state New Delhi , October , 19, 1953
- ٥٩- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ٧٠٩، ملف ٢٣٣ / ١/٧، تقرير من السفارة
المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٤/٢/٦.
- ٦٠- نفس المصدر والوثيقة.
- ٦١- نفس المصدر، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٤/٢/٢٧
- ٦٢- نفس المصدر والوثيقة.
- ٦٣- نفس المصدر والوثيقة .
- ٦٤- لمزيد عن التفاصيل من مؤتمر باندونج انظر :
- Zachariah , benjamin : Nahru , London , 2004 , pp 216-217 Rubinoff , Janet Ahner :
Nasser's policy of posistive neutrality.M.A, Chicago university , 1968 , pp71 – 73;
Mcnamara , Robert: Britain , Nasser and the balance of power in the middle East 1952-
1967 , London , 2005 , P 42 , Hopwood Derek : Egypt : politics and society 1945 –
1990 , London , 1993 , p 44.
- ٦٥- الأهرام ١٠/٤/١٩٥٥.
- ٦٦- أحمد يوسف أحمد (محرر): المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبدالناصر ١٩٥٥-
١٩٥٧ سنوات التحرر العربي، ج٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٦٦، ص ٥٨-
٦٠.
- ٦٧- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ٧٠٩، ملف ٢٣٣، ١/٧ ج٢، تقرير من
السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٥/٥/٢.
- ٦٨- عن تفاصيل صفقة الأسلحة الشبكية والغارة الصهيونية على غزة. انظر: فؤاد المرسي : العلاقات
المصرية السوفيتية ١٩٤٣-١٩٥٦، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٧٧-١٨٧؛ فادية سراج
الدين : المواجهة مصر وإسرائيل ١٩٥٢-١٩٥٦، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٣٢-

- ١٣٩؛ أحمد حمروش : ثورة ٢٣ يوليو، ج١، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٤٢٨-٤٣٩.
- ٦٩- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ٧٠٩، ملف ٢٣٣/١/٧ ج ٢، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٥/٣/٩، ملف ١١/١٦/١٩٥٥.
- ٧٠- نفس المصدر، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي عن زيارة جمال سالم نائب رئيس الوزراء إلى باكستان، سبتمبر، ١٩٥٥.
- ٧١- انظر نصوص الأتفاق في وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ٢٤٧، ملف ٣٨/٢٦/٣٠، تقرير من سفارة مصر بكراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٤/٤/٢٤.
- ٧٢- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ٢٥٧، ملف ٢/١١٧/٣٨، تقرير من السفارة المصرية إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٤/٥/٢٠.
- ٧٣- لمزيد من التفاصيل انظر : وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ٨٣، ملف ٢٧/١٤٢/٤، تقرير من السفارة المصرية في واشنطن إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٤/٩/٣٠.
- ٧٤- محمود حسن صالح : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، د. ن، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٤١، مدحت أيوب : مصر وقضية كشمير في محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (تحرير) : قضية كشمير، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٧٥.
- ٧٥- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ٧٠٩، ملف ٢٣٣/١/٧ ج ٢، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٥/٣/٩.
- ٧٦- نفس المصدر، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٥/٤/١٠.
- ٧٧- نفس المصدر، وزارة الخارجية المصرية، من إدارة المراسم إلى سفير مصر في كراتشي، فبراير، ١٩٥٦. كان منصب رئيس الجمهورية في مصر شاغراً بعد أن قرر مجلس قيادة الثورة إعفاء محمد نجيب من منصبه كرئيس للجمهورية في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤، وأن يتولى مجلس قيادة الثورة كافة سلطاته بقيادة عبدالناصر انظر قرارات مجلس قيادة الثورة WWW.Nasser.com
- ٧٨- وقد تولى عبدالناصر رسمياً منصب رئاسة الجمهورية بعد انتخابه في يونيو ١٩٥٦.
- ٧٩- نفس المصدر، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٦/١/٢٤.
- ٨٠- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ٢٥١، ملف ١٧/٢٧/٣٨، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٦/١/١٩، وتقرير من السفارة المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٦/٢/١٩.
- ٨١- عن تفاصيل سحب العرض الأمريكي بتمويل السد العالي انظر حمروش : مرجع سابق، ص ٤٤٦ - ٤٥٢، فؤاد المرسي : مرجع سابق، ص ١٩٣ - ٢٠٨.
- ٨٢- أحمد عبدالرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٧، ص ١٣٧ - ١٣٩.

83- Naveed , Ahmad : The Non - Aligned , p81

٨٤- الأهرام، ١٩٥٦/٩/٧.

85- Saeduddin Ahmad: Pakistan's relations , p 158

- ٨٦- محمد نعمان جلال : مرجع سابق، ص ٣٧.
- ٨٧- محمود فوزي : حرب السويس ١٩٥٦، ترجمة : مختار الجمال، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٧٢
- ٨٨- ديمتري شيلوف : مشكلة قناة السويس، دن، القاهرة، د.ت، ص ١٠٩ - ١١١
- ٨٩- حمدي حافظ : العدوان الثلاثي على مصر، الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ص ٢٣
- 90-Saeeduddin , Ahmed : op . cit , p 160.
- ٩١- الأهرام، ١٩٥٦/٨/١٩ .
- ٩٢- الأهرام، ١٩٥٦/٨/٢٢ .
- ٩٣- صلاح بسيوني : مصر وأزمة السويس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٨٩ .
- ٩٤- نفس المرجع السابق، ص ٨٨.
- ٩٥- أحمد حمروش : مرجع سابق، ص ٤٦٥.
- 96- Saeeduddin , Ahmed : Pakistan's relations , p 163-165
- 97- Ibid , p 160-162
- ٩٨- محمد نعمان جلال : مرجع سابق، ص ٣٨.
- ٩٩- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ١٤١، ملف ١٥/٤٥/٣٠ ج ٧، تقرير من السفارة المصرية في دلهي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٦/٩/٢٨
- ١٠٠- صلاح بسيوني : مرجع سابق، ص ١٠٨-١٠٩
- ١٠١- الأهرام، ١٩٥٦/٩/١٩
- ١٠٢- الأهرام، ١٩٥٦/٩/٢٠
- ١٠٣- الأهرام، ١٩٥٦/٩/٢١
- ١٠٤- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ١٤١، ملف ١٥/٤٥/٣٠ ج ٧، تقرير من السفارة المصرية في نيودلهي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٦/٩/٢٨.
- ١٠٥- صلاح بسيوني : مرجع سابق، ص ١٢٢.
- ١٠٦- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد محفظة رقم ١٤١، ملف ١٥/٤٥/٣٠ ج ٦، تقرير من السفارة المصرية في دمشق إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٦/٩/١٩.
- ١٠٧- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٩٨، ملف ٣٧ / ٥٣ / ٢ ج ١، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٦/٩/٢٢ .
- ١٠٨- نفس المصدر، تقارير من السفارة المصرية بكراتشي إلى وزارة الخارجية، ٢٧، ١٩٥٦./٩/٢٨
- ١٠٩- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٩٨، ملف ٣٧ / ٥٣ / ٢ ج ١، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١١/١٠/١٩٥٦.
- ١١٠- نفس المصدر والوثيقة.
- 111-Komaradat , Chotirat : friends fall apart : the wax and wane of Indo – Egyptian relation 1943-1970, PH.D.,Hrvarad university , 2010, p 127
- ١١٢- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ١٤١، ملف ١٥/٤٥/٣٠ ج ٦، تقرير من السفارة المصرية في نيودلهي إلى وزارة الخارجية، ٣١/٨/١٩٥٦ .

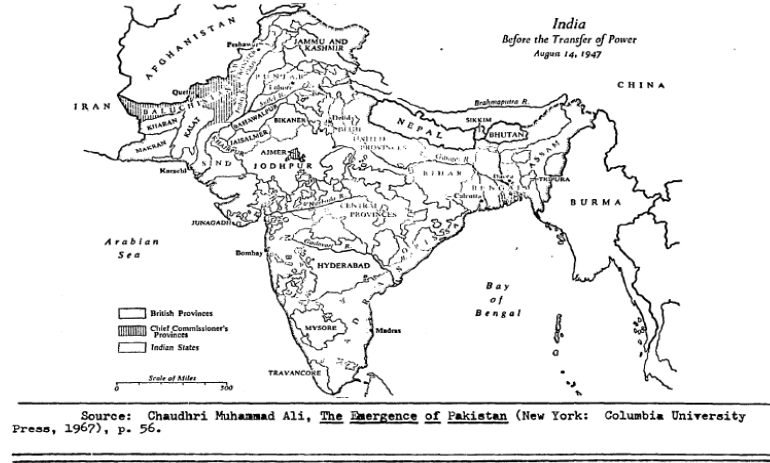
- ١١٣-نفس المصدر والوثيقة .
- ١١٤-لمزيد من التفاصيل انظر حمروش : مرجع سابق، ص ٤٦٨ - ٤٧٢؛ هيكل : مرجع سابق، ص ٥٢٥ - ٥٣٣؛ صلاح بسينوني : مرجع سابق، ص ٢٠٠ - ٢٠٦ .
- ١١٥-الأهرام، ١٩٥٦/١١/٣ .
- ١١٦-الأهرام، ١٩٥٦/١١/٥ .
- ١١٧-الأهرام، ١٩٥٦/١١/٣ .
- ١١٨-الأهرام، ١٩٥٦/١١/٥ .
- ١١٩-هيكل : مرجع سابق، ص ٥٤٦ .
- 120-Jitendra, Mohan: op. cit , p 190 .
- ١٢١-هيكل : مرجع سابق، ص ٥٨٩ - ٥٩٢؛ أعلنت بريطانيا وقف إطلاق النار في تمام الساعة الثانية من صباح يوم ٧ نوفمبر بتوقيت القاهرة. انظر: عبد المنعم شمس : الثورة العربية الكبرى، ٢٣ يوليو، كتب قومية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٦٦ .
- ١٢٢-نفس المرجع : ص ٥٩٦ - ٥٩٨ .
- 123- Sultane, froz:OP.cit.p 346 , Qureshi Khalida : op. cit , p 163
- 124-Choudhri , Mohammed Ahsen : Pakistan and the muslim world, Pakistan horizon , vol.10 , No.3 (september , 1957), p 164.
- 125-Khan, Hefeez-ur -Rahman : op. cit , p220 .
- 126- Ibid. p 221 , Qureshi, Khalida : op. cit , p163.
- ١٢٧-لمزيد من التفاصيل حول مشكلة كشمير. انظر : خطاب السيد محمد ظفر الله خان وزير خارجية باكستان في مجلس الأمن عن قضية كشمير، سفارة باكستان بالقاهرة، ١٩٥٠، ص ٥-٣٩، جمال الدين محمد علي: مشكلة كشمير واحتمالات النزاع المسلح في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠١، يوليو، ١٩٩٠، ص ١٩١-١٩٢، أبو الأعلى المودودي: قضية كشمير المسلمة، ط٢، دار القلم، الكويت، ١٩٨٦، ص ١٨-٢٦، منى حندقها : كشمير وغياب الضمير العالمي، دار البيان، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٢-٢٧ .
- ١٢٨-صفاء على صبره: إقليم جامو وكشمير (دراسة اقتصادية واجتماعية وثقافية) ١٩٤٧ حتى ١٩٩٥، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٤ - ٢٥ .
- ١٢٩-حسام سويلم : فلسطين وكشمير بين المطرقة الاسرائيلية والسندان الهندي، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٩٤-٩٧؛ حمدي شفيق : صرخة من كشمير، دن، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦٠ - ٦١ .
- 130-Schofield, Victoria : Kashmir conflict India , pakistan and the unending war , London , 2003 , p 85 , wynbrandt , James : Abrief history pakistan, new York , 2009 , p 175
- ١٣١-وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ٤٨٧، ملف ٩/١٤٢/١٣٩، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٣/٨/٢٤
- ١٣٢-نفس المصدر والوثيقة .
- ١٣٣-سمعان بطرس فرج الله، قضية كشمير بين الهند وباكستان، مجلة السياسة الدولية، عدد (٣)، يناير ١٩٦٦، ص ٣٩

- ١٣٤- عادل محمد شكري : أزمة حلف جنوب شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، عدد (٣)، السنة الثانية، يناير ١٩٦٦، ص ١٤٧
- ١٣٥- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ١٩٨، ملف ١٩٨/٣٧/٥٣ ج٢ -١ تقارير من سفارة مصر في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٦/٤/٢٤، ١٩٥٦/٦/٧
- ١٣٦- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ١٩٩، ملف ١٩٩/٣٧/٥٣ ج٢ -٢، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٧/٢/٨
- ١٣٧- نفس المصدر، تقرير من السفارة المصرية في نيودلهي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٧/١/٢٥
- ١٣٨- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة ٧٠٩، ملف ٢٣٣/١/٧، إدارة الشؤون السياسية، العلاقات بين مصر والباكستان، ١٩٥٣/٢/٢٢.
- ١٣٩- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ١٩٩، ملف ١٩٩/٣٧/٥٣ ج٢ -٢، تقرير من السفارة المصرية في نيودلهي حول استدعاء وكيل وزارة الخارجية الهندية لسفير مصر في الهند لعرض وجهة نظرها حول كشمير، ١٩٥٧/٢/٢٢.
- ١٤٠- نفس المصدر، تقرير من السفارة المصرية في نيودلهي إلى وزارة الخارجية، أول مارس ١٩٥٧
- ١٤١- نفس المصدر والوثيقة
- ١٤٢- نفس المصدر، مذكرة مرفوعة للسيد رئيس الجمهورية من نائب وزير الخارجية، ١٩٥٧/١/١٢
- ١٤٣- نفس المصدر، تقرير من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، ١٩٥٧/٣/٥، وتقرير من الإدارة الشرقية والأسيوية إلى السيد مدير مكتب السيد الرئيس للشؤون السياسية، ١٩٥٧/٣/٢٦، وخطاب من وزارة الخارجية إلى مدير عام مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٧/٤/٧
- 144-Security council : document S/3779, 122 (1957) resolution of 24 January , 1954.
- ١٤٥- بالرغم من قرار مجلس الأمن سارت خطط الهند في طريقها حيث وافقت الجمعية التأسيسية في كشمير الواقعة تحت السيطرة الهندية على الانضمام إلى الهند في ٢٦/ يناير ١٩٥٧ أي بعد يومين من صدور قرار مجلس الأمن. انظر : op:cit , Swami ,prareen , الأهرام، ١٩٥٧/١/٢٧ .
- ١٤٦- سمعان بطرس فرج الله : مرجع سابق، ص ٢٩، الأهرام ١٩٥٧/٢/٢٢.
- 147-Security council : document S/3793,123 (1957), resolution of 22 February ,1957
- ١٤٨- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ١٩٩، ملف ١٩٩/٣٧/٥٣ ج٢ -٢، تقرير من سفارة مصر في نيودلهي بشأن تطورات مشكلة كشمير، ١٩٥٧/٥/١٠.
- 149-Security council : document S/3922, 126 (1957) resolution of 2 december,1957
- ١٥٠- وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة رقم ١٩٩، ملف ١٩٩/٣٧/٥٣، تقرير من السفارة المصرية في نيودلهي عن تقرير د. جراهام عن مشكلة كشمير، ١٩٥٨/٤/١٦
- ١٥١- نفس المصدر، مذكرة من السفارة الهندية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية المصرية، سبتمبر ١٩٥٧
- ١٥٢- نفس المصدر، الإدارة الشرقية والأسيوية، بشأن المذكرة المقدمة من الأمين العام لمجلس الجامعة العربية في دورته (٢٩) بشأن قضية كشمير، ١٩٥٨/٢/٢٣.

- ١٥٣- نفس المصدر، من السفارة المصرية في كراتشي إلى وزارة الخارجية، رسالة من رئيس الوزراء الباكستاني، مايو ١٩٥٧، وتقرير من وزارة الخارجية إلى سفير الجمهورية العربية المتحدة في كراتشي، ١٩٥٨/٥/٢٧
- ١٥٤- نفس المصدر والوثيقة .
- ١٥٥- ابراهيم محمد محمد ابراهيم: مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣-١٩٥٨، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٩٥-١٩٦.
- ١٥٦- أحمد عبدالرحيم : مرجع سابق، ص ١٥٥ .
- ١٥٧- عبدالرؤوف أحمد عمرو : مرجع سابق، ص ٤٤٥ ، ٤٤٨ .
- ١٥٨- فاضل حسين: سقوط النظام الملكي في العراق، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٦، ص ٣٩ .
- ١٥٩- عبدالحميد عبدالجليل : مرجع سابق، ص ٤٢٨-٤٢٩ .
- 160-Malik , Iftikhar: the history of Pakistan , London , 2008 , pp 136-137.
- 161-Qureshi , khalida : op. cit , p 164 ,
- 162-Khan , Hefeez- ur - Rahman : op. cit , p223

خريطة رقم (١)

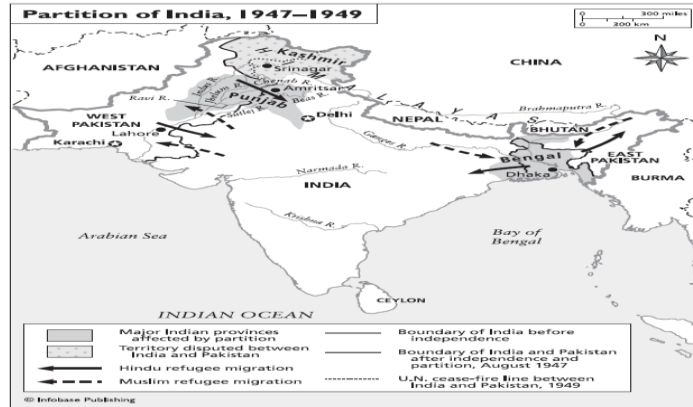
٤٦



خريطة لشبه القارة الهندية قبل التقسيم

المرجع : Ahmed, Bashir: The politics of the major toward the Kashmir dispute:1947- 1962, PH.D , Nebraska university , 1972, p46 .

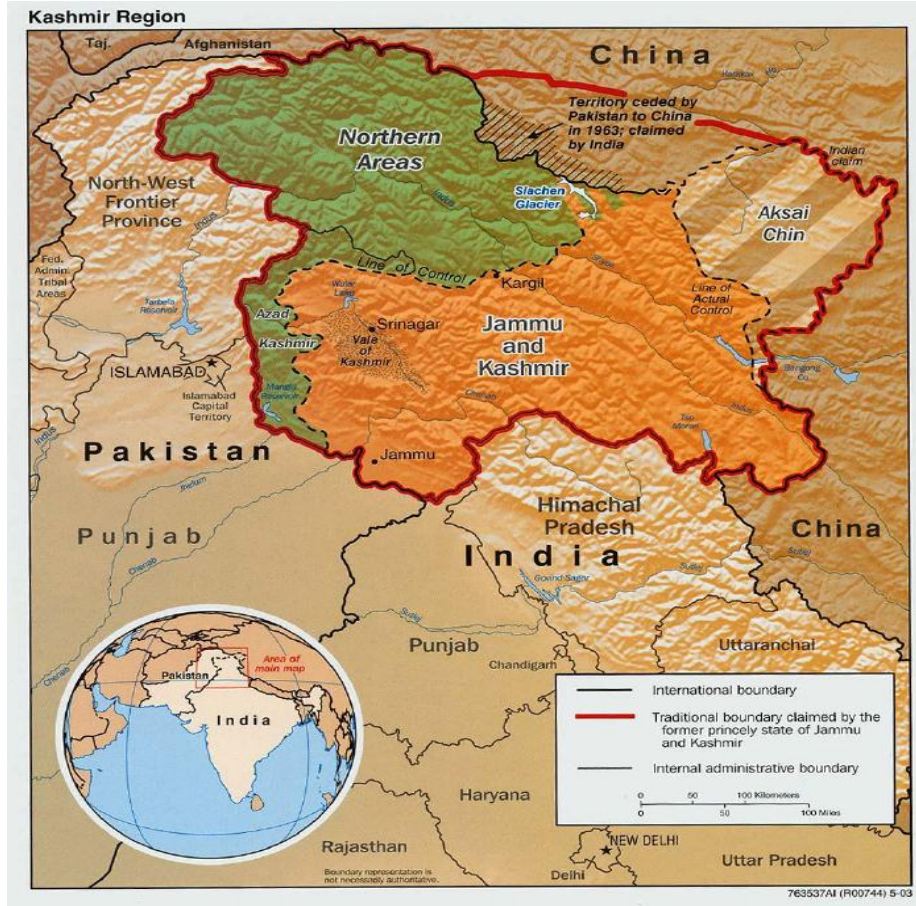
خريطة رقم (٢)



خريطة توضح شبه القارة الهندية بعد التقسيم

المرجع : Wynbandt , James : op cit , p 161.

خريطة رقم (٣)



خريطة لإقليم كشمير توضح المناطق التي تسيطر عليها كل من الهند وباكستان

المرجع : Ensley , chad w : op. cit , p v.

قائمة المصادر والمراجع**أولاً : الوثائق****أ- وثائق غير منشورة :**

وثائق وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد

١- محفظة رقم ١٩٨، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج ١

٢- محفظة رقم ٢٥٧، ملف ١/١١٧/ ٣٨

٣- محفظة رقم ٧٠٩، ملف ١/٧/٢٣٣

٤- محفظة رقم ٣٩٢، ملف ٨٤/٢١/٣٧

٥- محفظة رقم ٨٥، ملف ٨/١٦١/٤

٦- محفظة رقم ٢٤٧، ملف ٣٠/٢٦/٣٨

٧- محفظة رقم ٨٣، ملف ٢٧/١٤٢/٤

٨- محفظة رقم ٧٠٩، ملف ١/٧/ ٢٣٣ ج ٢

٩- محفظة رقم ٢٥١، ملف ١٧/٢٧/٣٨ م

١٠- محفظة رقم ٢٥٧، ملف ٢/١١٧/٣٨

١١- محفظة رقم ١٤١، ملف ١٥/٤٥/٣٠ ج

١٢- محفظة رقم ١٤١، ملف ١٥/٤٥/٣٠ ج ٦

١٣- محفظة رقم ١٩٩، ملف ٢/٥٣/٣٧ ج ٢

١٤- محفظة رقم ٤٨٧، ملف ٩/١٤٢/١٣٩

ب- وثائق منشورة :

1.Foreign Relation of U.S 1952 – 1954, (Near – Middle East) vol. 1 X.

٢- الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية

لهيئة الأمم المتحدة المعقودة بنيويورك (١٦ سبتمبر – ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧)، القاهرة،

١٩٤٨

٣- قرارات مجلس قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢ www.Naser.com

٤- قرارات مجلس الأمن www.un.org/ar/sc/documents/resolutions

٥- خطاب السيد محمد ظفر الله خان وزير خارجية باكستان في مجلس الأمن عن قضية كشمير،

سفارة باكستان بالقاهرة، ١٩٥٠

٦- أحمد يوسف أحمد (محرر) : المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال

عبدالناصر، ١٩٥٣-١٩٥٧ سنوات التحرر العربي، ج٢، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، ١٩٦٦

٧- ديمتري شبيلوف : مشكلة قناة السويس.

ثانياً: مقالات وبحوث علمية :

أ-مقالات باللغة العربية :

- ١-جمال الدين محمد علي : مشكلة كشمير واحتمالات النزاع المسلح في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية عدد ١٠١، يوليو ١٩٩٠.
- ٢-سمعان بطرس فرج الله : قضية كشمير بين الهند وباكستان، مجلة السياسة الدولية، عدد ٣، يناير ١٩٦٦.
- ٣-عادل محمد شكري : أزمة حلف جنوب شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، عدد ٣، يناير ١٩٦٦.

ب-مقالات باللغة الإنجليزية :

- 1.Alavi , Hamza : Pakistan- U.S military Alliance , economic and political weekly, vol.33, No.25 (jun.20-26 , 1998) .
- 2.Choudhir, Mohammed Ahsan: New Egypt and the west, Pakistan Horizon ,vol.9, No.3 (Sptember,1956).
- 3.Choudhri,Mohammed Ahsan:Pakistan and the muslim world,pakistan horizon,vol.10, No.3 (september,1957).
- 4.Jitendra , Mohan : India , Pakistan, Suez and the commonwealth ,International Journal , vol. 15 , No.3 ((summer , 1960) .
- 5.Khan Hafeez – ur-Rahman:Pakistan's relation with the U.A.R, Pakistan Horizon, vol.13, No.3 (third quarter,1960).
- 6.Naveed , Ahmed :pakistan – Turkey relation , pakistan horizon , vol 34 , No 1 , the Inter –Relation of muslim states and Pakistan (first Quarter , 1981) .
- 7.Naveed , Ahmed:The Non – Aligned movement and Pakistan, Pakistan Horizon:Vol. 32 , No. 4 , pakistan foreign policy (Fourth Quarter , 1939)
- 8.Qureshi , Khalida : Pakistan and the Middle East, Pakistan Horizon, Vol.19.2 (second Quarter, 1966) .
- 9.Rizvi, Hasan – Askari : Ideology and foreign policy , Asian Affairs , vol.10,No.1 (spring , 1983).
- 10.Saeeduddin,Ahmad: Anglo – Egyptian dispute and Pakistan, Pakistan Horizon , vol.43, No.3(July,1995).
- 11.Yesilbursa , Behcet K : the American concept of the " Northern tier " defence project and the signing of the Turco – Pakistan agreement 1953-1954, middle eastern studies , vol.37 , No.3(Jul , 2001).

ثالثاً : رسائل علمية

- 12.Ahmed , Bashir : The politics of the major toward the Kashmir dispute:1947- 1962, PH.D , Nebraska university , 1972, p46
- 13.-Al- Jebarin , Abdulqadir Ismail : The United State – Egyptain relation 1945 -1958 , ph. D. , I llinois state university , 1988
- 14.Ensley , Chad w : dangerous liaisons : in the u.s – Pakistan alliance cause of Indo – pakistan conflict , M.A , Georgetown university , 2011
- 15.-Komaradat , Chotirat : friends fall apart : the wax and wane of indo – Egyptian relations 1943-1970, ph.D., Harvard university.

16. Rubinoff, Janetahner: Nasser's policy of positive neutrality, M.A, Chicago university , 1968 .
17. Saeeduddin , Ahmad : Pakistan's relation with Egypt 1947 – 1973 , ph.D., Punjab university , 1982
18. Sultan, Afroz: U.S. – Pakistan relation ,1943-1960, PH.D, Kansas university 1985.
19. Williams , Russell Ryan : What do we get from pakistan major shifts in U.S– Pakistan relations 1943-1982, M.A , clemson university , 2007.

رابعاً: المراجع العربية :-

- ١- إبراهيم محمد محمد إبراهيم : مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٢٣-١٩٥٨، هيئة الكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.
- ٢- أبو الأعلى المودودي : قضية كشمير المسلمة، ط ٢، دار القلم، الكويت، ١٩٨٦
- ٣- إحسان حقي : باكستان ماضيها وحاضرها، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٣
- ٤- أحمد حمروش : ثورة ٢٣ يوليو، ج١، هيئة الكتاب، القاهرة، ١٩٩٢
- ٥- أحمد عبدالرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٧
- ٦- حسام سويلم : فلسطين وكشمير بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الهندي، دن، القاهرة، ٢٠٠١
- ٧- حمدي حافظ : العدوان الثلاثي على مصر، الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت
- ٨- حمدي شفيق : صرخة من كشمير، دن، القاهرة، ١٩٩٥
- ٩- صفاء محمد صبره : إقليم جامو وكشمير (دراسة اقتصادية واجتماعية وثقافية) ١٩٤٧ حتى ١٩٩٥، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، ٢٠٠٥
- ١٠- صلاح بسيوني : مصر وأزمة السويس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠
- ١١- عبدالحميد عبدالجليل أحمد شلبي : العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١ – ١٩٦٣، هيئة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠
- ١٢- عبدالرؤوف أحمد عمرو : تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ – ١٩٥٧، هيئة الكتاب، القاهرة، ١٩٩١
- ١٣- عبدالعزيز نوار وعبد المجيد نعنعي: تاريخ الولايات الأمريكية الحديث، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٨٣
- ١٤- عبدالفتاح أبو الفضل : مصر والسودان بين الوثام والخصام، كتاب الحرية، القاهرة، ١٩٩٥
- ١٥- عبدالمنعم شemis: الثورة العربية الكبرى ٢٣ يوليو، كتب قومية، القاهرة، ١٩٦٣
- ١٦- فادية سراج الدين : المواجهة مصر وإسرائيل ١٩٥٢ – ١٩٥٦، هيئة الكتاب، القاهرة، ١٩٩٣

- ١٧- فاضل حسين : سقوط النظام الملكي في العراق، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٦
- ١٨- فؤاد المرسي : العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣-١٩٥٦، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٦
- ١٩- محمد بدر الدين مصطفى : المفاوضات المصرية - البريطانية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ دراسة في منهجية المفاوضات الدولية، سنا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤
- ٢٠- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.
- ٢١- محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (تحرير): قضية كشمير، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢ .
- ٢٢- محمد عبدالحميد أحمد الحناوي: معركة الجلاء ووحدة وادي النيل ١٩٤٥ - ١٩٥٤، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨
- ٢٣- محمد فريد حشيش: حزب الوفد ١٩٣٦-١٩٥٢، ج٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.
- ٢٤- محمد نعمان جلال : العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن، هيئة الكتاب، ١٩٩٨
- ٢٥- محمود حسن صالح : تاريخ العرب الحديث والمعاصر المشاركة والمغاربة، دن، القاهرة، ٢٠٠٢
- ٢٦- محمود فوزي : حرب السويس ١٩٥٦، ترجمة : مختار الجمال، دار الشروق، ١٩٨٧
- ٢٧- منى حندقها : كشمير وغياب الضمير العالمي، دار البيان، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٢٨- وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٨.

خامساً : المراجع الأجنبية

- 1- Hopwood , Derek : Egypt : politices and society 1945- 1999 , London , 1993
- 2- Malik , Iftikhar H : The history of Pakistan, London , 2008 Mcnamara ,Robert : Britain , Nasser , and the balance of power in the Middle East 1952 -1967, London , 2005 .
- 3- Schofield , Victoria : Kashmir in conflict , India , pakistan the uneding war , London, 2003 .
- 4- Swami , Praveen : India , Pakistan and the Secret jihad the covert war in Kashmir, 1947-2004, London, 2003
- 5- Wynbandt , James : Abrief history Pakistan , New York , 2009.

سادساً : الدوريات :

- ١-الأهرام : أعداد متفرقة من أعوام ١٩٥٥-١٩٥٧ .
- ٢-رسالة باكستان أعداد متفرقة من عامي ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

سابعًا : دوائر المعارف : المعرفة

www.marefa.org